أسطورة القرصنة في الخليج العربي

١٧٤٧ – ١٨٢٠م (*)

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

الباحثة/ سعاد عبدالله الهامور
قسم التاريخ والحضارة الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة

د/ سيف محمد البدواوى
أستاذ مساعد
قسم التاريخ والحضارة الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة

الملخص:

يعتبر موضوع القرصنة من أكثر المواضيع التي تثير نقاشاً وجدلاً حول تفسير الأعمال البحرية التي قامت بها القوى البحرية العربية المحلية، والقوات البحرية للدول الأوروبية في العصور الحديثة من تاريخ الخليج العربي، ففي الوقت الذي كانت القوى العربية ترى فيه ضرورة استجابة الأوروبيين للاعتراف بسيادتها على مياهها الإقليمية (وهذا من حقها) وبالتالي دفع رسوم المرور على السفن الأوروبية المارّة في تلك المياه، كانت الدول الأوروبية من جانبها تصف تلك الأعمال وتطلق عليها اسم القرصنة، مبررة بذلك أعمالها العدوانية على تلك القوى العربية المحلية. وقد ركزت هذه الدراسة على تعريف القرصنة بصفة عامة والأساليب المتبعة فيها، كما ركزت على القرصنة في منطقة الخليج من وجهة نظر البلد المستعمر (بريطانيا) والأهداف التي ترنو إلى تحقيقها جرّاء الترويج لمثل هذه الأكذوبة، أيضاً تناولت الدراسة خلفيات هذا الصراع بغية التعرّف على أسبابه ونتائجه لإبراز الدور الحقيقي الذي قام به القواسم والسجل البطولي الذي دوّنوه. وقد خلصت الدراسة إلى أن الكثير من الحوادث التي نسبت إلى القواسم على أنها أعمال قرصنة كانت إما دفاعاً عن النفس أو عبارة عن تقارير مغلوطة من أجل إيجاد مبرر لبريطانيا للقضاء على قوة القواسم في منطقة الخليج العربي.

الكلمات الدالة : القرصنة، الخليج العربي، بريطانيا.

(*) مجلة "وقائع تاريخية" العدد (٣٩)، يوليه ٢٠٢٣.

The legend of Piracy in The Arabian Gulf 1747-1820 A critical study

Abstract:

The issue of piracy is one of the most debated and controversial topics regarding the interpretation of the naval actions carried out by the local Arab naval powers and the naval forces of European countries in the modern ages of the history of the Arabian Gulf. At a time when the Arab powers saw the necessity of Europeans recognizing their sovereignty over their territorial waters (and this is their right), and thus paying transit fees on European ships passing through those waters, European countries, on their part, described these actions under the name of piracy, justifying their aggressive actions against those local Arab powers.

This study focused on the definition of piracy in general and the methods used in it. It also focused on piracy in the Gulf region from the point of view of the colonial country (Britain) and the goals it aspires to achieve by promoting such a lie. The study also dealt with the background of this conflict in order to identify its causes and consequences to highlight the real role played by the Qawasim and the heroic record that they wrote.The study concluded that many of the incidents attributed to the Qawasim as acts of piracy were either self-defense or false reports in order to find a justification for Britain to eliminate the Qawasim force in the Arabian Gulf .

KEY WORDS: Piracy , The Arabian Gulf , Britain

مقدمة

شهد الخليج العربي ظهور الكثير من الإمارات والقوى المحلية في مناطقها المختلفة، وكان لهذه القوى دوراً رئيساً في التأثير على مجريات الأحداث التي شهدتها المنطقة، خاصة منذ القرن السادس عشر، وكانت لها مصالحها الخاصة ومناطق نفوذها والأراضي التي سيطرت عليها، وكان من أبرز هذه

القوى القواسم، والتي تعتبر من أهم القوى المحلية التي تواجدت في منطقة الخليج وكان لها حضورها القوي البارز والمؤثر في تاريخ المنطقة، ولأنهم كانوا هم مصدر القلق الوحيد لبريطانيا ومصالحها في منطقة الخليج، تعمّدت إلصاق تهمة القرصنة بهم تشويها لسمعتهم وتبريراً لتدخّلها في المنطقة دون أي رفض دولي. وقد تمّ تناول هذا الموضوع تحديداً لعدّة أسباب، لعل من أبرزها غموض مفهوم القرصنة (الذي أطلقته بريطانيا على أبناء منطقة الخليج) عند الكثير من دارسي تاريخ منطقة الخليج العربي، والرغبة في الكشف عن زيف الادعاءات البريطانية المتعلقة بالقرصنة في الخليج العربي بالأدلة والبراهين القاطعة، بالإضافة إلى التعرف على الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الأكذوبة التاريخية التي ألصقتها بريطانيا بالقواسم.

ولأجل تحقيق هذه الغاية اعتمد البحث على المنهج التاريخي، من خلال الرجوع إلى بعض المصادر (الوثائق تحديداً) والمراجع والخرائط والصور التوضيحية، بالإضافة إلى مقارنة التقارير ببعضها الآخر لاستنتاج ما بين السطور. فمن أهم الوثائق التي اعتمدت عليها الباحثة الوثائق البريطانية الموجودة في مكتبة قطر الرقمية، وكذلك بعض الوثائق الموجودة في الأرشيف والمكتبة الوطنية بأبوظبي، كما تمت الاستفادة من بعض المراجع مثل كتاب الدكتور سلطان بن محمد القاسمي " القواسم والعدوان البريطاني (١٧٩٧ – ١٨٢٠م) "، وكتاب جمال زكريا قاسم " تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر " الذي تناول من خلاله مواضيع عدّة كان من بينها الاتهامات البريطانية للقواسم بالقرصنة.

وتمثّلت إشكالية البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية :

١ – لماذا ألصقت بريطانيا تهمة القرصنة بالقواسم ؟

٢ – ما أشهر الاتهامات البريطانية ضد القواسم بالقرصنة ؟

٣ – كيف نفنّد أكذوبة القرصنة ؟

تمهيد

القرصنة البحرية .. تعريفها وأسبابها وأساليبها

لعل من أشهر الأحداث التاريخية التي شهدتها منطقة الخليج خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هي القرصنة بغض النظر عن مدى مصداقيتها أو مشروعيتها، وهذه الظاهرة لم تكن وليدة لحظتها في منطقة الخليج بقدر ما كانت ظاهرة قديمة النشأة في العديد من سواحل وبحار العالم عبر التاريخ.

بدأت جريمة القرصنة البحرية في الظهور عندما بدأ الإنسان في استخدام السفن وسيلة نقل تجاري، فقام القراصنة باعتراض طرق التجّار لنهب السفن وما على ظهرها من بضائع، فتمّ استخدام لفظ القرصنة للدلالة على الأعمال التي يتعرض لها الناس بالقوة في أسفارهم البحرية أو الجوية، فالقرصان هو لص في البحر وجمعه قراصنة، والقرصنة هي السطو على السفن أو الطائرات[١]، وتعتبر القرصنة واحدة من أهم المشكلات البحرية الملاحية التي واجهت العالم منذ القدم، وهناك العديد من الأسباب التي أدّت إلى ظهور جريمة القرصنة البحرية، فإلى جانب الأسباب الاقتصادية والتي تتمثل في عملية سلب ونهب البضائع بهدف الكسب للقراصنة، أيضا توجد هناك العديد من الأسباب الأخرى كالرغبة في الانتقام أو الاستجابة لنوازع الحقد والضغينة، فالقراصنة يقومون بإغراق السفينة بما فيها من أموال وبضائع[٢]. ويمكن أن نصف هذه الأسباب إلى أسباب سياسية تتمثل في عدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى وجود العديد من الصراعات[٣]، وأسباب أمنية نتيجة تدهور الأوضاع السياسية في أي دولة، عندها تصبح الأوضاع الأمنية في وضع صعب، وبالتالي يكون هناك انفلات أمني وتزايد الجرائم بمختلف أنواعها، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف السيطرة الأمنية على القوات المعنية بمراقبة السواحل والمياه الإقليمية[٤]، وأسباب اقتصادية، حيث لعبت الظروف الاقتصادية وما تمر به الدول والأقاليم المطلة على الممرات البحرية الهامة من أزمات دوراً وعاملاً مهما في ارتفاع معدلات ظاهرة القرصنة، ولا شكّ أن الأزمات الاقتصادية وما

ينتج عنها من تزايد نسبة البطالة وتدني الأجور وارتفاع أسعار السلع، وما يترتب على ذلك من ارتفاع معدلات الفقر وغيرها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية، تعد من الأسباب الرئيسة في انتشار هذه الظاهرة، وبالأخص في المناطق التي تشهد حركة ملاحية كبيرة[٥].

ولا يشترط هنا استخدام القوة، وإنما يكفي التهديد بها، كذلك لا يشترط لوقوع جريمة القرصنة الاستيلاء على السفينة أو حمولتها، فبمجرد التعرض لها أو التلويح باستخدام القوة ضدّها كاف لتحقيق الجريمة، وهو ما ينطبق على إجبار السفينة على تغيير مسارها أو عرقلة ملاحتها. وهنا لا بدّ من التمييز بين أعمال العنف المشروعة التي تقوم بها جماعات أو أفراد من أجل ممارسة حق شعوبها في تقرير المصير، والتي ترتكب ضدّ السفن التابعة للدولة التي تحتل أراضيهم، فهذا لا يعدّ قرصنة بل استخدام حق الدفاع الشرعي وحقها المشروع في المقاومة[٦].

المبحث الأول

القرصنة في الخليج العربي

تكالبت الدول الاستعمارية منذ القدم للحصول على موطئ قدم لها في منطقة الخليج، وهذا القدوم للسيطرة لم يكن بغتة وبدون مقدمات وخاصة مع الاستعمار البريطاني، الذي كانت له سياسية فريدة من نوعها كالتخطيط طويل الأمد الذي يعتمد على إيجاد المقدمات لتمهيد تغلغلهم في منطقة الخليج – بصورة شرعية في نظرهم –، فكانت خطتهم عبارة عن تهمة كاذبة تمّ الترويج لها وهي أكذوبة القرصنة.

وبعد زوال الاستعمار البرتغالي، كان المجال متاحاً لبريطانيا لبسط نفوذها في المنطقة، ولكي تتغلغل كان لا بدّ لها من اتباع خطة ممنهجة زمنياً لتحقيق مآربها الاستعمارية، وكان بين مراحل هذه الخطة إطلاق أكذوبة " القرصنة " على عرب الخليج القواسم.

النشاط الاقتصادي للقواسم :

في البداية لا بدّ من تناول نبذة مختصرة حول أصل القواسم، فكلمة (القواسم) تم إطلاقها على جميع القبائل التي كانت تقطن المنطقة الواقعة ما بين رأس مسندم شمالاً وأبو ظبي جنوباً[٧]، وتقع المنطقة التي يسيطر عليها القواسم ضمن نطاق المناخ الصحراوي الحار، وبالتالي فإن إمكانيات الزراعة في هذه المنطقة محدودة لارتفاع درجات الحرارة، وضيق مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وقلة توافر المياه اللازمة لها[٨]، لذلك لا يلعب الإنتاج الزراعي دوراً ذا أهمية اقتصادية كبيرة في المنطقة، ولكنه يمارس على أساس كفاية حاجة المزارعين وأسرهم من المواد الغذائية، وإذا توفر لديهم فائض يتبادلون به لسد حاجتهم من السلع الأخرى[٩].

وأمام هذه الطبيعة القاسية، من فقر التربة وقلة مصادر المياه، لجأ سكان المنطقة إلى البحر، فتعلموا الملاحة وركوب البحر، وساعدهم على ذلك أن الساحل رملي منخفض وذو امتداد منبسط ويغلب عليه كثرة الأخوار[١٠]، كما تكثر به البحيرات والمياه الخلفية والتي غالباً ما تربطها مع بعضها مسافة صفيرة من البحر، وبدون هذه المياه الخلفية فإنه يصعب السكنى على الساحل[١١].

وكان أول نشاط يقوم به السكان في البحر هو صيد الأسماك، الذي يكاد أن يشكل مع الغوص لاستخراج اللؤلؤ المهنة الأساسية لهم، وفي الأوقات التي لا يتمكنون فيها من النزول إلى البحر بسبب الظروف المناخية، كانوا يحصلون على إمداداتهم من السمك من الخلجان الداخلية، وكان السمك من الوفرة لدرجة أن السكان كانوا يطعمون ماشيتهم منه ويستخدمون بعضه كسماد[١٢].

وبالإضافة إلى صيد الأسماك كان السكان يقومون بالغوص في الخليج لاستخراج اللؤلؤ، وساعد على قيامهم بهذا العمل أن التكوين الجيولوجي لقاع الخليج ودفء مياهه وقلة عمقها، هي البيئة المناسبة لنمو أصداف اللؤلؤ، خاصة في الجانب العربي من الخليج، حيث يوجد بكميات كبيرة، ويبدأ موسم

صيد اللؤلؤ من يونيو وينتهي في سبتمبر، أما الفترات الأخرى فإن بردها الشديد يمنعهم من الغوص. واللؤلؤ كان يشكل مصدراً للقوة الشرائية، فهو وسيلة السكان في شراء الضروريات مثل الأرز والسكر والبن والملابس، لذلك فإن كل شخص يمكنه امتلاك قارب أو الحصول على نصيب في قارب أن يشترك في موسم الصيد(١٣).

ونتيجة لاتجاه القواسم إلى البحر التماساً لما يدرّه من خير نسبيّ، سواء السمك أو اللؤلؤ، أن أصبحوا بحّارة مهرة، وشاركوا بقسط وافر في نقل تجارة الخليج، وكانت سفنهم تتردد على موانئ البصرة وبو شهر والهند، كما أنها وصلت إلى سواحل شرقي أفريقيا(١٤).

اتهامات القرصنة ١٧٩٧ – ١٨٠٦ م :

لقد استطاع القواسم منذ منتصف القرن الثامن عشر أن يمتدّوا بنفوذهم من رأس مسندم(١٥) إلى دبي، كما امتدت سيطرتهم على بعض الموانئ والجزر الواقعة على الساحل الشرقي للخليج (الساحل الفارسي) وخاصة جزيرة قشم(١٦) وميناء كنج(١٧) وميناء لنجة(١٨)، (١٩) (انظر الملحق رقم ١)، كما تمكنوا من تجميع أسطول كبير، حيث سقطت كثير من السفن الفارسية تحت أيديهم(٢٠). وبوفاة الشيخ رحمة بن مطر(٢١) في عام ١٧٥٨ م تولّى زعامة الاتحاد القاسمي الشيخ راشد بن مطر القاسمي(٢٢) حتى عام ١٧٧٧ م، وفي عهده زادت قوة القواسم البحرية وتمكنوا من السيطرة على الكثير من الموانئ والجزر الواقعة على الساحل الشرقي للخليج، مستغلين في ذلك حالة الضعف التي كانت تعانيها فارس(٢٣).

إن الفترة التي برز فيها القواسم كقوة بحرية ضاربة يمكن تحديدها بين عامي ١٧٤٧ – ١٨١٩م، حيث أنه خلال هذه الفترة أقلق القواسم بريطانيا، وأخذوا على عاتقهم تحدّي النفوذ البريطاني الذي بدأ يتسرّب إلى المنطقة، فقد امتاز القواسم بالصلابة والشجاعة وحب المغامرة حتى اضطر الانجليز في بداية الأمر إلى دفع ترضيات للقواسم مقابل المرور في مياههم، ولكن عندما

شعر الانجليز أن في مقدورهم مهاجمة القواسم بعد تصفية صراعاتهم مع الدول الأوروبية، وبعد تثبيت نفوذهم في الهند رفضوا دفع الأموال واعتبروا دفاع القواسم عن سواحلهم ومياههم عملا من أعمال القرصنة، واتهموا القواسم بأنهم قراصنة حقيقيون همهم سلب السفن التجارية وقطع العلاقات بين الشرق والغرب[٢٤].

لقد ارتبط النفوذ البريطاني في الساحل الغربي للخليج العربي بصراع بريطانيا مع القواسم، الذين وصلوا إلى قمة تفوقهم البحري في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، وقد ساعد القواسم على تحقيق ذلك التفوق أمران هامّان أولهما اضطراب الأوضاع السياسية في بلاد فارس على إثر اغتيال كريم خان الزندي في عام ١٧٧٩م، وثانيهما أن شركة الهند الشرقية البريطانية كانت لا تزال منشغلة حتى ذلك الوقت في تدعيم نفوذها في شبه القارة الهندية، وبالتالي لم تكن تريد أن تبدد قواها في قمع النشاط البحري للقوى العربية في الخليج[٢٥].

وقد نجح القواسم في تأكيد سيادتهم على المنطقة الساحلية الممتدة من رأس مسندم إلى دبي، وظهرت وانتعشت في منطقة نفوذهم هذه الكثير من الموانئ التي كان من أبرزها معقلهم الرئيس رأس الخيمة والشارقة التي كانت تعتبر القاعدة الثانية للقواسم، بالإضافة إلى الجزيرة الحمراء[٢٦] وأم القيوين والحمرية وعجمان، كما امتدت سيطرة القواسم أيضا على الساحل الشرقي للخليج العربي (الساحل الفارسي) حيث ضمّوا إليهم ميناء لنجة وما حوله من جزر، وازدادت قوة القواسم بانضمام آل علي وهم المعلّا حكام إمارة أم القيوين، كما انضم إلى الاتحاد القاسمي قبيلة آل نعيم الذين تنتسب إليهم الأسرة الحاكمة في إمارة عجمان[٢٧].

وللعلم، فإن السلطة التي كان يمارسها زعماء القواسم على مناطق نفوذهم لم تكن سلطة استبدادية، فعلى الرغم من أن الشيخ الأعلى للقواسم كانت له السلطة العليا على القبائل الداخلة في اتحاد القواسم، إلا أنه كان لكل ميناء من تلك الموانئ شيخه الذي يمارس الحكم فيه وفقا للأسلوب القبلي، ولكن في

الوقت نفسه يدين بالولاء للشيخ الأعلى (شيخ القواسم)، كما كانت تتم مناقشة القضايا العامة بانعقاد مجلس كبير يرأسه الشيخ الأعلى ويضم الشيوخ التابعين وكبار رجال القبائل، وفي ذلك المجلس كانت تقرر الحلول للقضايا موضوع البحث(٢٨).

أيضاً من الدلائل الأخرى على عدم استبدادية شيخ القواسم في سلطته، هو العادات والأعراف القبلية المتعارف عليها والتي كان يتحتم على الشيخ مراعاتها لإبقاء ولاء القبائل التابعة له، كما كان الشيخ الأعلى للقواسم يتبع سياسة مرنة تجاه القبائل البدوية الموالية له ضمانا لاستمرار ولائها، أما بالنسبة لقوة الشيخ القاسمي كانت واضحة جليّة في النواحي الاقتصادية والعسكرية، فهو المهيمن على المراكز التجارية الهامة في المنطقة، إضافة إلى امتلاكه قوة ضاربة في البحر والبحر تمكّنه من السيطرة على المناطق الخاضعة له(٢٩).

وكان القواسم بسبب ظروف بيئتهم القاسية يعتمدون على البحر في كسب معيشتهم، كما كانوا يمارسون معظم نشاطهم السياسي والاقتصادي حيث ساعدتهم طبيعة الساحل ذات التعاريج والخلجان والأخوار والجزر على إيجاد موانئ طبيعية مارسوا فيها نشاطهم البحري والعسكري(٣٠)، ومع ذلك لا بدّ من الإشارة إلى أن الطابع العسكري لم يكن هو الطابع المميز للقواسم وخاصة في الفترة التي سبقت اصطدامهم بالقوى الأجنبية منذ نهاية القرن الثامن عشر والسنوات الأولى من القرن التاسع عشر، فمن المعروف أن القواسم كانوا يمارسون أنشطة سلمية عديدة خاصة صيد اللؤلؤ والتجارة والأسفار البعيدة التي كانوا يقومون بها إلى سواحل الهند وشرق أفريقيا(٣١).

وقد استلفت نشاط القواسم السلمي والحربي نظر العديد من الرحالة الأوروبيين الذين زاروا المنطقة خلال تصاعد قوتهم البحرية، ولعل من أهم أولئك الرحالة الأوروبيين كارستن نيبور(٣٢) الذي زار المنطقة في عام ١٧٦٥م، وقدّم لنا صورة حية عن نشاط القواسم البحري، كما أكّد بكنجهام(٣٣)Buckingham الذي

زار المنطقة في أوائل القرن التاسع عشر على صفة المهارة والمثابرة والإخلاص في عهودهم [٣٤]، وتعتبر كتابات بكنجهام من أهم الكتابات التي تحدّثت عن القواسم في القرن التاسع عشر، خاصة وأنه كان شاهد عيان لبعض الأحداث والوقائع التي كتب عنها، إذ أنه زار رأس الخيمة في عام ١٨١٦م والتقى بزعيم القواسم في تلك الفترة حسن بن رحمة (١٨١٤ – ١٨٢٠م)[٣٥]، كما اتصف الرحالة ولستد[٣٦] Wellsted بالموضوعية في حديثه عن القواسم[٣٧]. وفي الوقت نفسه نجد أن هناك العديد من المصادر والتي تظهر الفكر الإنجليزي وأدبياته الاستعمارية تناولت ذكر القواسم ونشاطهم كونها قرصنة واعتداء على السفن البريطانية في الخليج العربي وألصقت بهم هذه التهمة الجائرة لتبرير السياسة البريطانية في المنطقة، ولعل من أبرز هذه الدراسات والكتب المضللة على سبيل المثال، كتاب بريطانيا والخليج الفارسي لـ " ج . ب . كيلي Kelly

"، كتاب ساحل القرصنة لـ " تشارلز بلجريف Charles Belgrave"، كتاب دليل الخليج ل " ج . ج . لوريمر J . G . Lorimer "، وكتاب الإمارات المتصالحة لـ " دونالد هاولي Hawley" . فهذه المصادر تمثّل صوت السلطة الاستعمارية البريطانية التي تخطط بكل ما أوتيت من قوة لفرض هيمنتها وسلطانها، والتماس مختلف الأعذار لتشويه سمعة كل من يعارض مصلحتها .

لماذا ألصقت بريطانيا تهمة القرصنة بالقواسم ؟

لقد اعتاد الإنجليز على تسمية ساحل الخليج العربي بساحل القراصنة، وذلك في مختلف الكتابات التاريخية والوثائق السياسية والإدارية والاقتصادية، سواء كانت علنية أو سرية. وهذا الاستعمال للمصطلح يخفي أبعاداً منها ما هو عرقي ومنها ما هو سياسي وأيدولوجي[٣٨] إمبريالي[٣٩]، وذلك لأن المدرسة التاريخية الإنجليزية في مطلع القرن العشرين بدأت تتشكل مع التيار

الانثروبولوجي[٤٠] الحديث المساير للممارسة الاستعمارية وتعميق الإمبريالية القائمة على احتقار الشعوب والتي تمّ تأسيسها عل مفاهيم الحركة الدائمة للمجتمعات، خاصة المجتمعات – المتخلفة – وفق نظريتهم المكرّسة للعنصرية والعرقية، أما مسألة التأكيد على لفظ (قرصنة) فيندرج ضمن دراسة آليات المجتمع وحركيته الديناميكية الموجهة للأيدولوجيا الجماعية (في نتاجها السالب للمجتمعات المتخلفة وفي نتاجها الموجب بالنسبة للمجتمعات الصناعية المتطورة) بمختلف أغراضها الاقتصادية والسياسية[٤١].

وإذا تتبعنا لفظ – قرصان – في مدلوله الايتيمولوجي[٤٢] من حيث الاستعمال الإنجليزي ووفق جدلية القراءة التاريخية التي تفترضها مدرسة المعرفة التاريخية الإنجليزية في القرن التاسع عشر وما قبله، فإننا ندرك أن هذا اللفظ له العديد من التأويلات، فمنه ما هو قائم على العنصرية، ومنه ما هو قائم على الدعاية للسيادة الإنجليزية وإشاعة فضل إمبراطوريتها العظمى، ومنه ما هو قائم على الرغبة في الهيمنة والاستحواذ والرغبة في السعي الجاد إلى تأمين سيطرتها على أهم الطرق المؤدية إلى الهند أكبر المستعمرات البريطانية، واعتبار العرب غير مؤهلين ولا يستحقون السيادة المطلقة على هذه المناطق.

إن الكثير من الوثائق الإنجليزية والمؤلفات الأوروبية المعاصرة والحديثة التي تتعرض لتاريخ منطقة الخليج، تفيض بوصف النشاط البحري للقواسم بالقرصنة، ويحتاج هذا الوصف إلى وقفة جادة وموضوعية، فمنذ منتصف القرن الثامن عشر كانت قوة القواسم البحرية لها اعتبار كبير في الخليج، وبوجودهم في بعض مناطق الساحل الفارسي، أقاموا قواعد على جانبي مدخل الخليج، وبذلك سيطروا عليه واتخذ نشاطهم البحري طابع المشاركة في نقل تجارة الخليج[٤٣].

وحتى اقتراب القرن الثامن عشر من نهايته كانت السياسة الإنجليزية في الخليج تضع التجارة في الدرجة الأولى من اهتمامها، إلا أنه بمحاولات فرنسا الاتصال بمسقط وفارس، ووصول الحملة الفرنسية إلى مصر سنة ١٧٩٨م

ومحاولة بونابرت الاتصال بسلطان مسقط سلطان بن أحمد بن سعيد البوسعيدي[٤٤] (١٧٩٢ – ١٨٠٤م) واحتمال تقدم الروس إلى الهند عن طريق نهر الفرات ثم الخليج[٤٥]، بدأت بريطانيا تدرك أهمية موقع الخليج على الطريق الرئيس بين أوروبا والهند، وكخط دفاع عن مستعمراتها في الهند، وأصبحت السيطرة عليه مطلباً ضرورياً للمصالح البريطانية، وبذلك تبدّلت أهمية الخليج بالنسبة لبريطانيا لتصبح استراتيجية في الدرجة الأولى، ثم بعد ذلك تأتي الأهمية الاقتصادية[٤٦].

كانت أولى خطوات بريطانيا في هذا الصدد عقد معاهدة مع سلطان مسقط سلطان بن أحمد بن سعيد البوسعيدي سنة ١٧٩٨ م والتي خصصت خمس مواد من موادها السبع لعرقلة النفوذ الفرنسي في مسقط، ثم عقدت معاهدة مع شاه فارس في سنة ١٨٠١ م، تضمنت التعاون بين فارس والبحرية البريطانية ضدّ الفرنسيين في الخليج[٤٧]، كما حدث تقارب بين والي بغداد والإنجليز، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت قد أعلنت الحرب على فرنسا في أغسطس سنة ١٧٩٨ م، ومنذ ذلك الوقت بدأت العمل على إيجاد قاعدة بحرية مناسبة في الخليج، للوقوف في وجه التهديد الفرنسي من ناحية، وللسيطرة على الخليج من ناحية أخرى[٤٨].

وحتى يتمكن الانجليز من السيطرة على الخليج، كان عليهم القضاء على شوكة القواسم، خاصة وأن القواسم تزايدت قوتهم البحرية خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر، حتى وصفهم المقيم البريطاني في الخليج سنة ١٨٢٣ م بأنهم أقوى من كل جيرانهم بما فيهم حاكم مسقط، يضاف إلى ذلك القضاء على منافسة التجار العرب لهم والتي كان يشكو منها ممثلو شركة الهند الشرقية البريطانية في الخليج[٤٩].

المبحث الثاني : أكذوبة القرصنة

منذ منتصف القرن الثامن عشر كان القواسم قد سيطروا على جانبي

مدخل الخليج العربي من خلال سيطرتهم على جزيرة قشم ولنجة على الساحل الفارسي، وكان من الطبيعي أن تقوم بين القواسم والإنجليز علاقة سلبية، خاصة وأن كلا الطرفين كان له نشاط بحري. ولكن هذا لا يعني أن القواسم قراصنة، وفي حال وجود صدام بين الطرفين فإنه من باب دفاع القواسم عن النفس والأرض. فالقرصنة أكذوبة روّج لها الفكر الاستعماري الغربي لإسباغ الشرعية على كل ما اقترفه من أعمال وحشية وانتهاكات لحقوق الإنسان.

لعل من الأمور التي تلفت الانتباه هو النشاط السلمي الذي كان يتميّز به القواسم قبل اتجاههم إلى الناحية العسكرية، ولكن هذا النشاط أخذ يضعف نتيجة تأسيس الشركات التجارية الكبرى التي ظهرت في بداية عصر التوسع الاستعماري في بحار الشرق، وامتدت تلك الشركات بفروعها ووكالاتها التجارية ونشاطاتها الاقتصادية والسياسية إلى منطقة الخليج العربي، ولما كانت البيئة قاحلة والمنافسة التجارية غير متساوية فقد بدأت المنطقة التي يسيطر عليها القواسم تعاني أنماطا من الفاقة، مما جعل القواسم يتصدون للسفن التجارية المحمّلة بالثروات التجارية والتي كانوا لا يستطيعون منافستها بطبيعة الحال. وعلى الرغم من أن القواسم كانوا يجنون أموالا طائلة من نشاطاتهم البحرية هذه التي أطلقت عليها كثير من المصادر الأجنبية تعبير السلب أو القرصنة، إلا أن هدفهم الرئيس كان مركّزا حول الانتقام من القوى الأجنبية التي عاث ممثلوها فساداً لسنوات عديدة في سواحلهم(٥٠). ومن ناحية أخرى فإن طبيعة القواسم البحرية كانت نتيجة طبيعية لنمط حياتهم وحرفهم الرئيسة، فهم يقومون بصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ في أوقات السلم، غير أن هذه الأعمال تقتصر على أشهر معدودة في السنة، أما خلال فصل الشتاء فإن قسوة البحر على الشواطئ المفتوحة كانت تحول بينهم وبين مزاولة مهنهم بنجاح، بينما تقل الزراعة فيعانون من جرّاء ذلك بطالة شاملة. ونتيجة لتلك الظروف البيئية أخذ القواسم يسيطرون على النشاط البحري في المنطقة وبرزت سيطرتهم الواضحة خلال القرن الثامن عشر الميلادي، ومكّنهم من ذلك انحسار الموجة البرتغالية

الاحتكارية وعدم وجود قوى بحرية مجاورة، فاليعاربة انهارت قوتهم البحرية نتيجة صراعاتهم الداخلية، وفقدت فارس نفوذها البحري بعد اغتيال نادر شاه[٥١]، ومن ثمّ انفسح المجال أمام القواسم لكي يديروا الحركة الملاحية بين موانئ الخليج من ناحية وبين تلك الموانئ وموانئ الهند والشرق الأفريقي من ناحية أخرى[٥٢]. وحينما أخذت القوى الأجنبية بما فيها بريطانيا تتجه إلى السيطرة على تجارة الشرق، كان من الطبيعي أن يعجز أسطول القواسم عن منافسة الشركات البريطانية وغيرها ومن ثمّ تحوّل نشاط القواسم منذ منتصف القرن الثامن عشر إلى الناحية العسكرية، فقاموا بمغامرات بحرية بهدف الاستيلاء على السفن التجارية التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية التي كانت تمر بسواحلهم مما جعل المصادر الأجنبية تطلق على هذه العمليات التعبير الذي استخدم في ذلك الوقت وهو القرصنة، وللعلم فإن الأوروبيين على اختلاف جنسياتهم مارسوا القرصنة في المحيط الهندي منذ ظهور البرتغاليين في القرن السادس عشر، واستمر أسلوب القرصنة شائعاً حتى أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، لدرجة أن فرنسا كانت ترخّص لبحارتها المشهورين بالجرأة والمغامرة بمهاجمة سفن الأعداء والحصول على الغنائم التي تنتج عن ذلك لحسابهم الخاص، ولعل ذلك هو أهم فرق بين القرصنة والحروب الرسمية، أي أنه إذا تم الاستيلاء على السفن لحساب الدولة فإن ذلك يكون من أمور الحرب المتعارف عليها، أما إذا استولى أفراد لحسابهم الخاص على الغنائم فإنها تصبح بذلك قرصنة، وإذا طبقنا هذا المفهوم في القانون الدولي على منطقة الخليج العربي في تلك الفترة، فإن العمليات العسكرية التي كان يقوم بها القواسم كانت تعتبر من الحروب الرسمية، ذلك لأن القواسم وصلوا إلى درجة لا بأس بها في التنظيم السياسي، ومن ناحية أخرى فإن القبيلة في المفهوم الاجتماعي السائد كانت تشكّل وحدة سياسية رسمية. وعلى الرغم من أن بريطانيا لم تعترف بذلك حتى تتيح لنفسها القضاء على ما وصل إليه القواسم من قوة عسكرية وبحرية، إلا أنها عادت واعترفت بالقبيلة كتنظيم سياسي،

ونستدل على ذلك من خلال عقدها العديد من المعاهدات والاتفاقيات معهم(٥٣).

وقد استطاع القواسم أن يحرزوا شهرة بحرية لا تضارع، وساعدهم على ذلك الموقع الجغرافي، فالساحل الذي يسيطرون عليه كثير التعاريج، ومن ثمّ كان يسهل على القوارب الصغيرة التابعة للقواسم أن تتخذ منها ملاجئ طبيعية لها، ومما تجدر الإشارة إليه أنه بسبب مزاولة القواسم للأعمال البحرية المعادية للسفن الأجنبية فقد أطلق الأوربيون على الساحل الممتد من الرمس(٥٤) إلى دبي اسم ساحل القرصان، وعلى الرغم من أن منطقة نفوذ القواسم لم تتعد ميناء دبي، إلا أن هذا الاسم قد استخدم بمدلول أوسع ليشمل الساحل الممتد من الرمس إلى أبوظبي، بل تعدّى ذلك إلى شبه جزيرة قطر (٥٥).

ما أشهر الاتهامات البريطانية ضدّ القواسم وكيف نفنّدها ؟

أول حادثة وُصفت بأنها قرصنة من القواسم ذكرها لوريمر Lorimer، حيث قال بأن القواسم قاموا بالاستيلاء على إحدى السفن التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية عام ١٧٧٨م، ولكي يؤكد هذه التهمة الباطلة قال بأن القواسم باعوا طاقم السفينة وجميع ركابها أرقاء(٥٦)، ولكن من خلال المراسلات التي كانت بين كل من " جون بومونت John Beaumnot " المقيم البريطاني في بوشهر وبين الشيخ راشد حاكم جلفار (رأس الخيمة) والتي كانت قاعدة للقواسم أنه وإن كان صحيحا أن القواسم استولوا على السفينة، إلا أن الظروف بررت عملهم هذا(٥٧).

وقد تناول الشيخ راشد هذه الحادثة عندما ذكر بأن أسطوله التقى بهذه السفينة مصادفة وكانت ترفع علم إمام مسقط الذي كان يخوض حرباً ضد القواسم، وبعد أن صعدوا على ظهر السفينة قام الطاقم بإنزال علم الإمام ورفع علم بريطانيا بدلاً منه. وقد تناولت مراسلات " بومونت " دفع أموال للشيخ راشد لإخلاء السفينة، ولكن في الوقت نفسه لم يرد في المراسلات ما يتعلّق ببيع ركاب السفينة وطاقمها عبيداً، ولكن على ما يبدو أن هذا نوع من الخيال عند لوريمر دوّنه بعد مرور ١٢٨ سنة على الحادثة(٥٨).

والتهمة نفسها قام بترديدها " كيلي Kelly "، حيث ذكر بأن إحدى سفن شركة الهند الشرقية كانت محمّلة بالرسائل البريدية قد اشتبكت في معركة لمدة ثلاثة أيام مع ستة مراكب من جلفار قبل أن يتم الاستيلاء عليها ويتم حجزها حتى تدفع ٤٠٠٠ روبية فدية لإطلاق سراحها، ولم يتطرق " كيلي " إلى موضوع بيع الركاب كرقيق، ولكنه أضاف كذبة أخرى رغبة منه في تراكم الاتهامات على القواسم، حيث قال بأنه في يناير من عام ١٧٧٩ م وخلال رحلة السفينة " ساكسيس " Success من البصرة إلى مسقط هاجمها ١٨ مركباً من مراكب القواسم، وبعد ذلك بشهر صدّت السفينة " اسستانس سنو Assistance Snow هجوماً للقواسم عليها وهي تسير في الخليج(٥٩).

لقد وضع " جون بومونت " الحادثة بتفاصيلها عندما ذكر في تقريره لمجلس الشركة أنه في نوفمبر من عام ١٧٧٨م استولى القواسم على عدد من المراكب الصغيرة التابعة لبو شهر اعتقاداً منهم بأنها تابعة لمسقط، وبعد ذلك أبحر الشيخ خلفان والي مسقط إلى جلفار وأنهى المسألة بسلام، على الرغم من أن سلطان مسقط والشيخ راشد في جلفار كانا على خلاف منذ وقت طويل. أيضاً تناول " جون بو مونت " الإشاعة التي ذكرت بأن ١٨ مركباً من مراكب القواسم قد هاجمت السفينة " ساكسيس " وأنها صدّت هذا الهجوم. أما الإشاعة المتعلقة بمهاجمة سفن جلفار للسفينة " اسستانس " وأن هذا الهجوم قد اندحر بعد اشتباك بين الطرفين، فلم يتم التحقق من هوية المعتدي(٦٠).

وهكذا نجد أن مثل هذه الإشاعات التي تمّ بناؤها على أنها أعمال هجوم وقرصنة واسترقاق للرعايا البريطانيين لم تُعرف هوية منفذّيها، ولعل الشهادة التي قيلت في حق القواسم فيما يتصل بهذه الحادثة، هي شهادة " فرانسيس واردن Francis Warden" السكرتير الأول لحكومة الهند البريطانية عندما صرّح بأنه حتى عام ١٧٩٦ م لم يستطع أن يستقصي من حالة اعتداء واحدة قام بها القواسم ضد السفن التي تحمل العلم البريطاني(٦١).

حادثتا السفينة " بسين Basssein " والسفينة " فايبر Viper " :

خلال فترة الحرب الدائرة بين القواسم وسلطان مسقط، وقعت حادثتان سنة ١٧٩٧ م، وقد رواها " لوريمر " على أنهما من أعمال القرصنة من قبل القواسم(٦٣). كما أن " كيلي " تناول هذه الحوادث وكأنها حقائق مسلّمة لا تقبل الشك والريب(٦٣).

تعود حادثة السفينة " بسين " إلى يوم ١٨/ ٥/ ١٧٩٧ م، حيث كانت محمّلة برسائل تابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية، وتعرضت للهجوم من قبل ٢٢ مركباً خشبياً، ثم تمّ أخذها إلى جلفار، وبعدها بعدّة أيام تمّ إطلاق سراحها. وفي أكتوبر من العام نفسه، كان طرّاد شركة الهند " فايبر " راسياً في ميناء بو شهر، وتعرّض للهجوم من قبل بعض المراكب التابعة للقواسم، وحاول أصحاب الطرّاد صدّ المراكب التابعة للقواسم باستخدام طلقات سُددت من مدافع الطراد الجانبية(٦٤).

ذكر " لوريمر " في دعواه أن السفينة " بسين سنو " جرت مهاجمتها والاستيلاء عليها خارج منطقة الرمس، وتم احتجازها في جلفار لمدة يومين فقط، أما " كيلي " فقد أضاف بأن الاحتجاز كان لعدّة أيام، وبالغ في عدد المراكب التي هاجمت السفينة البريطانية ليصل إلى ٢٢ مركباً تابعاً للقواسم .

ولإثبات افتراء كلا من " لوريمر " و " كيلي "، نتناول ما ذكره " صموئيل مانستي Samuel Manesty" المقيم البريطاني بالبصرة خلال تقريره، عندما ذكر بأن كان على ظهر السفينة " بسين " اصطدم بأسطول القواسم، حيث قام عدد منهم بالصعود إلى ظهر السفينة " بسين " واستولوا على بعض ممتلكاتهم، وبمجرد علم الشيخ عبدالله بن راشد القاسمي شقيق الشيخ صقر بن راشد القاسمي(٦٥) بهذا التصرف، صعد إلى ظهر السفينة وأمر رجاله بالنزول، وهذا الأمر كله لم يستغرق سوى ٢٤ ساعة فقط. وقد أرسل " مانستي " خطابا إلى الشيخ صقر بن راشد القاسمي يحتج فيه على هذا الأمر فردّ عليه الشيخ صقر عليه بأنه لم يفكر بالاستيلاء على السفينة البريطانية، إلا في حال وجود هجوم عدائي من قبل السفن الأخرى، وأن العلاقة بين الطرفين علاقة سلمية في حال

لم يتعدّ طرف على الآخر[٦٦].

يتضح مما سبق أن واقعة السفينة " بسين " لم تحدث إلا لسبب سوء فهم بسيط نتج عنه احتجاز القواسم للسفينة لمدة لا تزيد عن ٢٤ ساعة، وأن الشيخ صقر بن راشد القاسمي قام بإصلاح الموقف مباشرة، فالأمر لم يكن قرصنة، كما لم يتم ارتكاب أية جريمة، بل إن " مانستي " أكّد في خطاب قدّمه لمديريه في بومباي أن زعيم القواسم الكبير الشيخ صقر بن راشد القاسمي قد أصدر تعليماته لسفنه بأن تحترم سفن العلم البريطاني[٦٧].

أما بالنسبة لحادثة السفينة " فايبر " والتي يُستبعد فيها أيضا موضوع القرصنة من قبل القواسم، فقد كانت أحداثها كما رواها الكابتن " سميث Smith " المقيم السياسي البريطاني في بو شهر إلى " مانستي " بالبصرة، عندما أخبره بأنه في ٢٤/ ٩/ ١٧٩٧ م وصلت السفينة " فايبر " إلى بوشهر، وقد تزامن وصولها مع وصول الكابتن " إدوارد ستيفنسونEdward Stephenson " إلى الشاطئ بالقرب من السفينة، وخلال تناولهم لوجبة الإفطار كان هناك إطلاق نار من مجموعة من المراكب الخشبية أودت بحياة أحد الإنجليز على ظهر السفينة، وكانت هذه المراكب الخشبية قد وصلت إلى بوشهر قبل ستة أيام من وصول السفينة " فايبر"، وكان الهدف من خروجها هو التصدّي للأسطول المسقطي المسمّى بالصوري والذي كان في البصرة خلال تلك الفترة[٦٨].

أما التقرير الذي كتبه وسيط شركة الهند الشرقية البريطانية في مسقط فقد احتوى على شرحاً وتفاصيل مغايرة لما كتبه الكابتن " سميث " المقيم السياسي البريطاني في بو شهر حيث أنه شاهد الحادثة بنفسه، وذكر بأنه بعد رسو السفينة البريطانية في بو شهر، وصلت خمسة مراكب خشبية تابعة للقواسم وعليها ٢٥٠ رجلاً بهدف مهاجمة السفينة، وحدث اشتباك بين الطرفين من الصباح إلى المساء، نتج عنه خسائر بشرية لكلا الطرفين، وعندما أرسل " مانستي " خطاباً إلى الشيخ صقر بن راشد القاسمي يطلب تفسيراً للحادثة، رد عليه الأخير في ٢٨/ ١١/ ١٧٩٧ م بأن مهاجمة السفينة " فايبر " كانت من

قبل مراكب تابعة لعرب صحار ومعه مراكب أخرى تابعة للشيخ صالح بن محمد بن صالح القاسمي، وفقدوا بعض رجالهم، وأراد الشيخ صالح أن يوقف القتال ويفصل بينهم، فاقترب بمركبه من سفينتكم وتلقى طلقات من قذائف المدافع ونيران البنادق(٦٩).

وقد عزّز " فرانسيس واردن" شهادة المقيم البريطاني في بو شهر بأن حادثة السفينة " فايبر " عام ١٧٩٧ م، قام بها عرب لمصلحة أمير عمان المخلوع، وهو الأخ الأكبر للسيد سلطان بن أحمد(٧٠).

إذاً مما سبق يتضح لنا أنه لا يوجد في الحادثة قرصنة القواسم، يضاف إلى ذلك أن السفينة " فايبر " هي من بدأ بإطلاق النيران، بسبب توجّسها من تعرضهم لأي هجوم من سفن أو قوارب كانت مشغولة بمهمة مختلفة تماماً ضدّ الأسطول الصوري لعمان، وقد تدخل الإنجليز بتصرف غير حكيم، كما اعترفوا بقتل عدد من العرب يفوق الرجلين اللذين خسروهما.

حادثة السفينة " فلاي Fly " :

ذكر " لوريمر " أنه في سنة ١٨٠٤ م هاجم القراصنة ركاب السفينة " فلاي " التي كان قد أسرها قرصان فرنسي، وحدث ذلك الهجوم حينما كان الطاقم مع الركاب في طريقهم إلى الهند في أحد المراكب التي اشتروها من أهل مدينة بو شهر، وحملهم القواسم ولم يعيدوا إليهم حريتهم(٧١). في حين نجد أن التقرير الذي أعدّه " وليام بروس William Bruce " المقيم البريطاني في بو شهر، والمؤرّخ في ٥/ ١/ ١٨٠٥ م، والذي بعث به إلى " مانستي " المقيم في البصرة، قد اتهم فيه أيضا القواسم بالقرصنة والقبض على طاقم السفينة " فلاي "، حيث ذكر أن أفراد الطاقم أُخذوا إلى بخا وتمّ الاحتفاظ بهم لمدة شهر قبل أن يتم تسليمهم للشيخ رحمة في نخيلوه(٧٢) (انظر الملحق رقم ٢)، الذي عاملهم معاملة حسنة وقام بإجراءات رحلتهم إلى بوشهر(٧٣).

وللعلم فقد كانت بخا حينذاك تحت سيطرة إمام عمان، وهنا يتبين التناقض

في رواية " بروس ". كما أن هناك رواية أخرى للشيخ حسن بن محمد المنصور من قشم، ذكرها المقيم البريطاني في مسقط الكابتن " سيتون Seton " وهي تؤكد أن الطاقم وسفينتهم قد أُخذوا إلى السيد ماجد (شخص على قدر من الأهمية لدى حكومة عمان "[٧٤]. وفي جميع الحالات لا دخل للقواسم بالسفينة " فلاي " ولا بطاقمها.

حادثتا السفينة " تريمر The Trimmer " والسفينة " شانون The Shannon " : لعل من أكثر الحوادث التي تعاملت معها بريطانيا في الخليج العربي على أنها من أعمال قرصنة القواسم هي اختطاف السفينتان البريطانيتان " تريمر " و"شانون"، وقد ذكرها " لوريمر " في دليله بأنه في سنة ١٨٠٥ م قام القواسم باختطاف سفينتين تجاريتين هما " تريمر " و " شانون " وتعود ملكيتهما للسيد " مانستي" المقيم السياسي البريطاني في البصرة، كما أضاف " لوريمر " في روايته أنه خلال السنة نفسها حاول أسطول القواسم أن يختطف السفينة الكبيرة " مورنينكتن " التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية، لكن تمّ صدّ المحاولة مع إلحاق خسائر بالمهاجمين[٧٥].

ولولا أن هاتين السفينتين كان يملكهما " مانستي " المقيم السياسي بالبصرة، لما اتخذت الحادثة كلها ذلك الحجم المبالغ فيه، ولو لم يكن " سيتون " هو المقيم البريطاني في مسقط، لما جرت التحركات العدوانية للسفينة " مورنينكتن " في الخليج، ولما كان هناك داعٍ لالتماس مبرر لوجودها في المنطقة[٧٦]. ولمزيد من التوضيح، سوف أتناول مختصرا لبعض التقارير البريطانية التي تناولت هذه الأحداث .

التقرير الأول :

وقد كتبه المفتش " كامنك Cumming " قائد السفينة " تريمر " في ١٨٠٤/١٢/١٩ م إلى " مانستي " المقيم البريطاني في البصرة :

ومختصر ما جاء فيه أن الركاب البريطانيين المتواجدين على ظهر

السفينة " تريمر" شاهدوا مراكب الداو قادمة من خليج " تشارك/ جارك[٧٧]" (انظر الملحق رقم ٣)، وعندها نشروا أشرعتهم ووضعوا مدفعا زنته أربعة أرطال على مؤخرة السفينة وأطلقوا النار على الداو، ثم واصلوا إطلاق النار بقذائف زنة رطل مزدوجة الرأس وقذائف الشظايا والأسلحة الخفيفة، عندها قام ركاب الداو بإطلاق النار من بنادق الفتيل حتى أصابوا ميسرة السفينة البريطانية " تريمر "، ثم صعد ركاب الداو على ظهر السفينة البريطانية " تريمر " وهم مشهرين سيوفهم، وبدأوا بنهب السفينة بعد أن جرحوا يد الوكيل أول للربان ونزعوا ملابسهم وهددوهم بالقتل. وفي صباح اليوم التالي وجد البريطانيون أن السفينة " شانون " قد جيء بها إلى أسطول مراكب الداو، وبدا لهم أنهم عاملوهم كما عاملوا ركاب السفينة " تريمر"، بل إن المفتش " كامنك" يذكر كابتن السفينة " شانون " المدعو " بابكوك " Babcock كان يرقد والجراح تغطي جسمه، وقد قُطعت يده اليسرى وسفينته مهشمة، ثم حسم الأمر في نهاية تقريره بأن شيخ لنجة وشيخ رأس الخيمة كانا هم رؤساء لهؤلاء القراصنة[٧٨].

أيضاً من خلال العودة إلى إحدى الوثائق تبيّن أن صمويل مانيستي، المقيم البريطاني في البصرة، قام بكتابة رسالة إلى الماركيز ويليسلي، الحاكم العام للبنغال، مرسلة من البصرة ومؤرخة في ٢ يناير ١٨٠٥ م، حيث تشير إلى الاستيلاء على السفينتين "شانون" و"تريمر" في الخليج العربي من جانب عرب القواسم من رأس الخيمة، وفيها يقترح مانيستي إرسال مبعوث إلى الدرعية للتفاوض مع سعود بن عبد العزيز آل سعود [أمير الدرعية] من أجل التعويض والمرور الآمن للسفن البريطانية في الخليج، كما يوصي مانيستي أيضًا بمنع السفن القادمة من الخليج من الدخول إلى الموانئ التي تسيطر عليها بريطانيا في الهند، وإرسال السفن البريطانية الخاضعة لحراسة مشددة فقط إلى الخليج (انظر الملحق رقم ٤).

التقرير الثاني :

وقد كتبه الكابتن " بابكوك " قائد السفينة " شانون " في ٢٩/ ١٢/ ١٨٠٤م

إلى " مانستي " المقيم البريطاني في البصرة :

ومختصر ما جاء في هذا التقرير أوضحته الوثيقة (في الملحق رقم ٥)، أن السفينة " تريمر " تعرضت لإطلاق النار والأسر من قبل القراصنة، مما أدى بركّاب السفينة البريطانية إلى إطلاق أربعة مدافع عليهم، كما كان هناك مراكب داو أخرى صعد ركّابها إلى ظهر السفينة البريطانية واستولوا على ما فيها، وعاملوا ركابها بكل قسوة، كما أحدثوا بالسفينة الكثير من الإصابات وأخذوا مجموعة الرسائل التي تسلمتها في بومباي وقاموا بتمزيقها، بعدها تمّ الإبحار إلى خليج " تشارك/ جارك " متجهين إلى بو شهر . وأضاف " بابكوك " أنه خلال مدة السطو على السفينة واعتقال ركّابها، سنحت له الفرصة بالحديث مرتين مع الشيخ، المرّة الأولى كانت بعد اعتقالهم بأربعة أيام حيث شرح له المعاملة السيئة التي لقوها من قبل القراصنة، ورد الشيخ عليه بأنه ليس في حرب ضد الإنجليز بل يريد الممتلكات التابعة لبوشهر ومسقط والبصرة. أما المرة الثانية التي تحدّث فيها مع الشيخ فكانت حول رغبته استعادة الانجليز لممتلكاتهم من القراصنة، ولكنه يذكر بأن الشيخ قد احتفظ بالسفينة " تريمر " لنفسه، كما ذكر " بابكوك " بأن أسطول القراصنة كان تحت إمرة الشيخ قضيب في لنجة والشيخ سلطان بن صقر شيخ القواسم برأس الخيمة والأخير فيما يبدو هو الشخصية.

التقرير الثالث :

وقد كتبه " مانستي " المقيم السياسي البريطاني في البصرة إلى " الماركيز ويلسلي The Marques Wellesley" الحاكم العام بالمجلس " فورت وليام Fort William" في ٢/ ١/ ١٨٠٥ م :

ومختصر ما جاء فيه أنه في ١/ ١/ ١٨٠٥ م قام القواسم بالاستيلاء على السفينتين " تريمر " و " شانون " في شمال جزيرة قشم، وقد تمّ إطلاق سراحها بناء على أوامر من الشيخ سلطان بن صقر القاسمي شيخ القواسم (١٨٠٣ – ١٨٠٨ م)، كما ذكر " مانستي " أنه يتوجب على الشيخ سلطان بن صقر دفع

تعويضات فورية عمّا لحق بالسفينة " تريمر " من أذى، كما طالب بإجبار القواسم وغيرهم من القبائل العربية البحرية على ضرورة تنمية العلاقة البريطانية حفاظا على وجودهم(٧٩). أيضا كتب في تقريره إلى حكومة بومباي ضرورة التدخل مؤكدا أن خطر (القراصنة العرب) أصبح يفوق خطر أعدائنا القوميين (الفرنسيين)، كما أن حوادث القرصنة أصبحت تسبب لحكومة الهند متاعب أكبر بكثير من المتاعب التي تتعرض لها نتيجة المنازعات الدولية في بحار الشرق(٨٠).

إذا مما سبق يتضح لنا أن هناك ثلاثة تقارير تناولت الحادثة نفسها، وجميع هذه التقارير كتبت في البصرة، ويبدو أنها كتبت بعد التشاور بين البريطانيين، كما تتفق التقارير على أن الحادثة وقعت قرب " تشارك/ جارك"، لكن القاسم المشترك بين هذه التقارير هو الشك في هوية المهاجمين.

والعبارة التي ذكرها " كامنك " بأن شيخ لنجة وشيخ رأس الخيمة كانا رؤساء لهؤلاء القراصنة، يبدو أنه قد توصل لهذا الفهم في البصرة، وأنه قد جمع بين شائعتين ليبدو الأمر أكثر إقناعاً.

كما يتضح من تقرير " كامنك" أنه لم يكن واضحا له من البداية أن قوارب الداو أتت للقرصنة، كما أنه لم يشر إلى بدء هجوم من القوارب إلى السفينة "تريمر"، ولكن السفينة البريطانية هي من بدأت بإطلاق نيرانها ومدافعها على القوارب وفي المقابل يتوقع أن تظل القوارب في وضع سلبي وبلا مقاومة.

أما الكابتن " بابكوك " قائد السفينة " شانون " بذل مجهودا أكبر في محاولة إلصاق تهمة القرصنة بالقواسم، وذلك عندما ذكر اسم شيخ رأس الخيمة والقواسم الشيخ سلطان بن صقر القاسمي، وفي الوقت نفسه لم يعرف اسم شيخ لنجة الذي زعم أنه تحدّث معه في مناسبتين أكّد الشيخ في إحداهما للكابتن أنه لم يكن في حرب مع الإنجليز، ولكن أراد الممتلكات التابعة لبو شهر ومسقط والبصرة. كذلك نجد أن الكابتن " بابكوك " كتب في تقريره للمقيم البريطاني في البصرة " مانستي": " علمت أن الشيخ احتفظ بالسفينة "تريمر" لنفسه. كما أنه

من الأمور الغريبة في تقريره أنه ذكر اسم حاكم رأس الخيمة والذي لم يكن قد أكمل سنة في منصبه، كما أنه زعم بأنه تحدّث مرتين مع الشيخ، ولم يشر مع أي من الشيخين تحدّث، ولا بأي لغة تحدثا، ولا يمكن أن يكونا قد تحدثا باللغة العربية، كما أن اللغة الإنجليزية لم تكن قد أصبحت هي اللغة المشتركة في منطقة الخليج.

وبالطبع فإن الكابتن " بابكوك " علم هذا من المصدر نفسه الذي استقى منه الكابتن " كامنك "، وفي الوقت الذي كتبا فيه تقريرهما، كانا الاثنان يجتران بعض المعلومات التي أعطاها لهما " مانستي " حيث كانا معه.

وعندما كتب " مانستي " تقريره إلى رؤسائه في بومباي، ذكر بأن الهجمات كانت بأمر الشيخ سلطان بن صقر القاسمي شيخ القواسم، وتبدو هذه محاولة متعمدة لتوريط شيخ القواسم، بغض النظر عن حقيقة ما إذا كان قد وجد في وقت ومكان الحادثة أم لا، ومن أسباب هذا التحامل على القواسم أن السفينتان " تريمر " و " شانون " تابعتين له، وكان القواسم وخصوصا الشيخ سلطان الذي تم تعيينه حديثا في منصبه، هدفاً أفضل لاتهامات " مانستي " من أي جماعات عربية أصغر في الخليج، لأن " مانستي " أراد بالتأكيد أن يطلب تعويضات عما لحق بالسفينتين من أضرار وخسائر، لذلك لم يكن " مانستي " ليتورّع عن اختلاق قصة تخدمه شخصياً.

وقد ذكر " كيلي " كيف أن " مانستي " لجأ إلى طرق غامضة لتحقيق منافعه الشخصية الخاصة[٨١]، فقد كانت تلك المنافع متشابكة منتشرة في الهند والخليج والعراق، كما كان من الصعب التفريق بين مصالحه الخاصة ومصالح الشركة[٨٢].

يضاف إلى ذلك أنه في الوقت الذي كان " مانستي " يدير سياسته الخاصة في منطقة الخليج، كان هناك شخص آخر يباشر السير في خطته الخاصة لما يراه في مصلحة شركة الهند الشرقية البريطانية في الخليج، هذا الشخص هو " ديفيد سيتونDavid Seton " المقيم السياسي البريطاني في

مسقط، علما بأنه قد ترك مسقط عام ١٨٠٣ م بسبب تدهور صحته، ولكنه ظلّ على اتصال بحكومة الهند بشأن ما يجري من أحداث في عمان. وفي ٢٦/ ٢/ ١٨٠٥ م كتب إلى حاكم بومباي " جوناثان دانكان Jonathan Duncan " يقترح أن تقوم حكومة بومباي بمساعدة حكومة مسقط في تأديب القواسم، وذلك من خلال تقديم العون اللازم من الطرّادات الموجودة في الخليج(٨٣).

وجاء الرد من " دانكان "يأمر فيه " سيتون " بالعودة إلى مسقط ليعيد فتح دار المقيم السياسي البريطاني، ويعطيه تعليمات واضحة عن السياسة البريطانية وأهدافها في عمان والخليج. وفي ٣/ ٣/ ١٨٠٥ م، كتب "دانكان" حاكم بومباي إلى الليفتانت " تشارلز جيلمور Charles Gilmore " قائد أحد طرّادات شركة الهند الشرقية ما مفاده " أن حالات السلب التي يقوم بها شيوخ القراصنة في خليج فارس، والتي جاء الكلام عنها مؤخراً من جديد في حالة نهب السفينة " زيفر Zepher "، حيث إنها أظهرت للحكومة في المجلس أن من الضروري إصدار التعليمات إلى الكابتن " سيتون " المقيم السياسي في مسقط ليتخذ من الخطوات عند وصوله إلى هناك ما يجده مناسباً لكبح مثل هذه التجاوزات في المستقبل"(٨٤).

كما هو واضح من خطاب " دانكان " أنه تحدّث عن نهب السفينة " زيفر " وليس السفينة " تريمر " أو " شانون " في هذا السياق، وليس من الممكن أن يكون الحاكم في بومباي قد خلط بين " تريمر " أو " شانون" وبين " زيفر ". حيث أنه مثل هذا الخطأ في خطاب بمثل هذه الأهمية يجعلنا نشكّ في صحة المعلومات التي وصلت إلى حاكم بومباي حول حادثة " تريمر " و"شانون"، فحاكم الهند البريطانية ذكر حادثة " زيفر " والتي لم تدخل الخليج بتاتاً، وهي سفينة مؤجّرة من قبل شركة الهند الشرقية البريطانية لمدّة سنتين بين عامي ١٧٩٧ – ١٧٩٨ م، وكانت حمولتها ٢٨٦ طناً، وعليها ستة مدافع، وقد استولى عليها قراصنة البنغال عندما كانت عائدة إلى بومباي سنة ١٧٩٧م(٨٥).

وللعلم فإن الشيخ سلطان بن صقر القاسمي بمجرد علمه أن " ديفيد سيتون" موجود في مسقط، قام بإرسال السفينة " شانون " التي اشتراها ممن استولوا عليها، مع مندوب يحمل رسالتين من عنده، إحداهما لحاكم بومباي والأخرى " لديفيد سيتون " .

حادثة السفينة " منيرفا Minerva " :

ذكر " لوريمر " في دليله أن الحادثة وقعت في سبتمبر/ ١٨٠٨ م، وادّعى أن السفينة البريطانية " منيرفا " قد تعرّضت للهجوم من قبل سفن القواسم(٨٦)، في حين ذكر " كيلي " أنه في ٢٣/ مايو/ ١٨٠٨ م أن السفينة " منيرفا " التابعة للمقيم البريطاني في البصرة " مانستي " قد واجهت أسطولاً قوامه ٥٥ سفينة من سفن القواسم، واشتبكت معه في معركة لمدة يومين قبل أن يستولي القواسم عليها، وتمّ قتل معظم من عليها سواء كانوا من أفراد الطاقم أو من الركاب، ومن بين الأشخاص الذين لم يقتلوا " مسز روبرت تايلور Robert Taylor " زوجة " الليفتنانت تايلور Taylor " الذي يعمل في المقيمية البريطانية في بو شهر وطفلها، وتمّ أخذ السفينة إلى رأس الخيمة ونهب ما على ظهرها من حمولة، وبعد أن تمّ الإفراج عن الأسرى البريطانيين، اشتراها شخص عربي من البحرين من شيخ القواسم ثمّ افتداها المقيم البريطاني بو شهر سنة ١٨٠٩م بمبلغ ١٠٠٠ ماريا تيريزا(٨٧).

هذه الحادثة فيها الكثير من المغالطات والمبالغات، فالحادثة وقعت أمام خليج تشارك/ جارك، حيث أهالي نخيلوه وجيرانهم يتوقعون اعتداء لإلقاء القبض على حاكمها الشيخ رحمة، وكانت هناك مقاومة، ولما تورّط الأهالي أرسلوا السفينة إلى الشيخ سلطان بن صقر في رأس الخيمة، فالذي أخذ " مسز تايلور " هو سلطان الرقي (صديق الشيخ سلطان بن صقر القاسمي)، أما الذي أوصلها بسفينته إلى البحرين فهو ابن سلطان الرقي، كما أنه استأجر لها من البحرين سفينة أخرى نقلتها إلى بو شهر، أما الذي قام بدفع إيجار السفينة فهو زوجها السيد " تايلور "(٨٨).

كما أضافت الروايات الإنجليزية أن أحد القراصنة قام بذبح الأسرى وهو يذكر عبارة " الله أكبر " كما لو كان يذبح حيواناً، كما أضافت الرواية أن القواسم قطّعوا جسم الكابتن إلى أجزاء صغيرة وألقوها في البحر[٨٩] وعلى الرغم من شهرة حادثة " منيرفا " ومحاولة تصويرها على أنها حادثة مفزعة، فإن المعلومات المتاحة عنها شحيحة جداً، والتقارير القليلة الموجودة عنها بها الكثير من التناقضات، وهذه الندرة في المعلومات وقلة التفاصيل في تقارير شركة الهند الشرقية البريطانية، توحي إلى الاعتقاد بأنه توجد محاولة متعمّدة للتغطية على أمر ما .

في ذلك الوقت أدى اضطراب الإمبراطورية الفارسية إلى جانب عدم رغبة الإنجليز في استنزاف قواها في نشاطات تتصل بأمن الخليج إلى استفحال قوة القواسم البحرية [٩٠]، وتصديهم للسفن التجارية الإنجليزية التي كانت تهدف للسيطرة على الموانئ الرئيسة في الخليج وبالتالي الهيمنة على المنطقة .

فمن الأمور التي أثارت غضب الانجليز استيلاء القواسم على ميناء بندر عباس في عام ١٨٠٤ م، حيث سيطروا على جانبي مدخل الخليج العربي، وأثاروا بهذا ضغائن شركة الهند الشرقية البريطانية التي اعتبرت ذلك تهديداً للملاحة في المنطقة، فما كان من الإنجليز إلا أن قاموا بالتنسيق مع حاكم مسقط الجديد بدر بن سيف[٩١] لإعادة بندر عباس من أيدي القواسم[٩٢]. ومن وقتها بدأ الانجليز في التفكير بجدية في ضرب الأسطول القاسمي، والهجوم على عاصمتهم في رأس الخيمة، فكان ذلك بداية الحملات البريطانية الأربع على القواسم، وهي :

الحملة الأولى ١٨٠٥م، الحملة الثانية ١٨٠٩م، الحملة الثالثة ١٨١٦م، الحملة الرابعة سنة ١٨١٩م، والتي كانت الأكثر قوة وأشد ضراوة ١٨١٩، وقد قام ويليام نيونهام، القائم بأعمال السكرتير العام للحكومة في بومباي بإرسال رسالة إلى النقيب ويليام بروس، المقيم السياسي في بوشهر للتجهيز لهذه الحملة العسكرية.

وتصف هذه الرسالة القوة التي على وشك إرسالها من بومباي إلى الخليج العربي بغرض مهاجمة رأس الخيمة، والتي يعتبرها البريطانيون "المقر الرئيسي لنفوذ القراصنة" في الخليج، كما تشير الرسالة إلى أنه من المقرر أن تغادر الحملة بومباي بنهاية الشهر وأن تلتقي في قشم، و أن القوات البرية ستكون تحت قيادة اللواء السير ويليام جرانت كير(William Grant)، بينما ستكون القوات البحرية تحت قيادة النقيب كولير (Collie) على متن السفينة الملكية ليفربول.

كما تضمّنت الرسالة أيضاً إرسال كلٍ من النقيب شريف (الحاصل على ترقية استثنائية) والسيد جوكز إلى بومباي، من أجل الحصول على مؤن جديدة لإمداد الحملة بها في قشم .

كما توجد رسالتان أخريتان مرفقتان كما يلي :

١ – نسخة لرسالة من السير إيفان نبيان بارونيت (Evan Nepean, Baronet)، حاكم بومباي، إلى سعيد بن سلطان آل بوسعيد، إمام مسقط، بتاريخ ٩ أكتوبر ١٨١٩م.

حيث تشير الرسالة إلى الصعوبات السياسية الحالية التي يواجهها الإمام في التعامل مع "قبائل القرصنة" في الخليج. كما تُبلغ الإمام أيضاً بأن الحملة بريطانية التي يجري تجهيزها لمهاجمة رأس الخيمة سوف تبحر من بومباي خلال أسبوعين، وتطلب أيضاً مساعدته في تأمين مؤن جديدة من مسقط، وتقديم أية مساعدة ممكنة للقوات العسكرية، كما تلخص الإجراءات التي يمكنه اتخاذها للمساعدة في عمليات إنزال المدفعية.

٢ – نسخة لرسالة من السير إيفان نبيان، بارونيت، حاكم بومباي، إلى أمير شيراز، بتاريخ ٩ أكتوبر ١٨١٩م.

وتوضح الرسالة أنه فُهِم أن مركب بندر لنجة الذي استولت عليه السفينة الملكية كيرلو متورط في أعمال قرصنة، ولذا فإن الإجراءات التي اتخذتها

كيرلو لا تمثل انتهاكاً للمعاهدات مع بلاد فارس. وتشير إلى أن عدداً من التقارير الخاصة بأعمال القرصنة تبين عدم اتخاذ إجراءات في هذا الصدد من جانب حكومة شيراز .

وتُبلغ الرسالة الأمير بأنه جاري إعداد حملة بريطانية لمهاجمة رأس الخيمة وإنهاء عمليات القرصنة في الخليج. وتوضح أيضاً الترحيب بأية مساعدات عسكرية يمكن للفارسيين تقديمها، وأنها ستساهم في إعادة السلطة الفارسية في المنطقة؛ حيث يعتقد البريطانيون أن ذلك سيمنع أية أعمال قرصنة في المستقبل.

وقد توقفت الحملات البريطانية على القواسم والخليج العربي بعقد اتفاقية السلام العامة بين بريطانيا وشيوخ الإمارات عام ١٨٢٠ م[٩٣].

طلب السلام :

في الوقت الذي كانت النوايا العدوانية لحكومة بومباي تتزايد يوما بعد يوم، كانت خطوات القواسم للتقارب من المسؤولين البريطانيين تزداد إلحاحاً، وهذا إذا ما دلّ فإنه يدل على رغبة القواسم رغبة حقيقية في الوصول إلى اتفاق، فنجد أن حسن بن رحمة الزعيم القاسمي الذي ناله من البريطانيين الكثير من الاتهامات بالقرصنة، كان هو الأكثر حرصا على إقامة سلام مع البريطانيين، حيث أنه في مارس/ ١٨١٩ م طلب وساطة عبدالله بن أحمد شيخ البحرين للتوصل إلى حل سلمي مع البريطانيين، علما بأنه قد كانت له وساطة سابقة في تبادل السجناء بين الطرفين، كما أظهر القواسم حسن نيتهم من خلال إطلاقهم سراح ١٧ امرأة من رعايا البريطانيين كان قد تمّ احتجازهم في وقت سابق مقابل إطلاق عدد من القواسم السجناء في بومباي[٩٤].

معاهدة السلام العامة ١٨٢٠م :

في ٣/ ١١/ ١٨١٩ م أقلعت السفن البريطانية من بومباي إلى أهدافها، قاصدة إمارة رأس الخيمة، وفي يوم ٣/ ١٢/ ١٨١٩ م وصلت السفن إلى

ميناء رأس الخيمة وبدأت تطلق نيران مدافعها وقد أشار المؤرخ النجدي عثمان ابن بشر وصفا لذلك الهجوم بقوله: " في أوائل عام ١٢٣٥ هـ سار النصارى على أهل رأس الخيمة، حيث أقبلوا في مراكب عظيمة ومدافع هائلة وعساكر لا تحصى، فبندروا في البلد وخربوها برا وبحرا "[٩٥].

لقد استمات القواسم في الدفاع عن مدينة رأس الخيمة وتصدّى للقيادة الشيخ حسن بن رحمة وأخوه إبراهيم، وأرسل القواسم نساءهم وأطفالهم إلى مزارع النخيل، ولكن على إثر انتصار الحملة البريطانية تقدمت القوات المرافقة لها حيث دمرت المدينة وتحصيناتها، وتم إنزال العلم القاسمي الأحمر ورفع مكانه العلم البريطاني، عندها اضطر شيخ القواسم أن يعلن في اليوم التالي رغبته في التسليم بشرط ضمان سلامة أتباعه[٩٦]، كما تبع ذلك استسلام الكثير من شيوخ القبائل العربية وكان ذلك على إثر تجوّل الحملة العسكرية في موانئ بلادهم، حيث قام " ويليام جرانت كير William Grant" بعد تدميره للقواسم بإيجاد نوع من التسوية السياسية تكفل عدم تمكن القواسم مستقبلا من تهديد الأمن البحري في الخليج، بالإضافة إلى قيامه بتقرير مصير الشيوخ حتى لا يتحولوا مستقبلاً إلى عائق سياسي أمام المصالح البريطانية في المنطقة وذلك من خلال قيامه بدعوتهم لتوقيع معاهدة السلام العامة ١٨٢٠ م[٩٧].

وأطلقت بريطانيا على الشيوخ الذين قاموا بالتوقيع على هذه المعاهدة اسم (الرؤساء البحريين)، وهي تسمية تمسكت بها بريطانيا في معظم سنوات سيطرتها على المنطقة، وكانت تهدف من ورائها إلى عزل الساحل عن الداخل، في الوقت الذي كانت تهتم فيه بتدعيم سيطرتها البحرية[٩٨].

من خلال التأمل والقراءة الفاحصة لبنود هذه المعاهدة نلاحظ الآتي(انظر الملحق رقم ٦):

١ – قيام بريطانيا بتوقيع هذه المعاهدة مع شيوخ الإمارات، هو دليل قاطع على أنه كانت لإمارات الخليج كيانات سياسية قبل الوجود البريطاني في الخليج، وأنه بعد توقيع هذه المعاهدة وإن كانت سيادتهم القانونية قد

تأثرت، إلا أنها لم تفقدها نهائيا.

٢ – من يقرأ بنود هذه المعاهدة، يتضح له مدى الإجحاف فيها من خلال التزام الجانب العربي فقط ببنودها، دون أن يكون لبريطانيا أي التزام.

٣ – هذه المعاهدة كانت تهدف وبقوة إلى إنشاء تحالف بين إمارات الخليج والحكومة البريطانية، بما يخدم المصالح البريطانية في المنطقة.

٤ – عمدت المعاهدة إلى بث روح الفرقة والتمزق بين الإمارات، حيث خلقت هذه المعاهدة الكثير من الفواصل والحواجز بين الإمارات، وأظهرت إلى الوجود لأول مرة في المنطقة أسماء مناطق على أنها مستقلة ووحدة سياسية جديدة بينما كانت فيما مضى تشكل مع غيرها كياناً واحداً.

٥ – أعطت هذه المعاهدة في البند الخامس الحق للسفن البريطانية في مهاجمة السفن العربية في الخليج والاستيلاء عليها بحجة التفتيش، وفي الحقيقة أن الهدف هو تحطيم القوة البحرية التجارية التي كان يتمتع بها عرب الخليج خلال تلك الفترة والتي كانت أكبر منافس للتجارة البريطانية.

٦ – أشارت المعاهدة إلى نزع أسلحة عرب الخليج ومنعهم من بناء سفن تصلح للحرب ومنع إقامة الحصون والقلاع، وهذا كله بغرض حرمانهم من الأمن، خاصة أن المعاهدة لم تنص على أن تقوم بريطانيا بحمايتهم.

وعلى الرغم مما حققته معاهدة ١٨٢٠م من نجاح للسياسة البريطانية، إلا تلك المعاهدة لم تستطع أن توقف تماما النشاط البحري للقبائل العربية دفعة واحدة، بل استمرت العمليات والنشاط البحري قائماً بصورة أو بأخرى وإن كانت على نطاق أضيق عما كان عليه من قبل، إلا أن بريطانيا اعتمدت على معاهدة ١٨٢٠ م في تثبيت نفوذها، بالإضافة إلى نجاحها في عقد سلسلة من المعاهدات غير المتكافئة بينها وبين شيوخ الساحل بما يتوافق ومصالحها في المنطقة.

الخاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج، ولعل من أهمها:

١ – النشاط البحري للقوى العربية في الخليج وخاصة تلك الأنشطة التي كان يقوم بها القواسم في البحر كانت صورة لما يقع من علاقات بين القبائل في البر، بالتالي فإن تلك الأنشطة كانت تتم لحساب القبيلة، وبذلك لا يمكن اعتبارها قرصنة إذا أخذنا مفهوم القبيلة على أنها صورة للدولة في مجتمعات الخليج والجزيرة العربية.

٢ – أن الأعمال التي نسبت للقواسم على أنها من أعمال القرصنة والعدوان على السفن البريطانية كانت دفاعاً عن النفس والأرض، وفي أحيان كثيرة كانت عبارة عن تقارير مكذوبة ومغلوطة من أجل إيجاد مسوّغ ومبرر بريطاني لضرب القواسم وبالتالي تدميرهم والتغلغل بعدها للمنطقة بدون أي مقاومة ضدهم.

٣ – عدم الاعتماد على كتابات المؤرخين والباحثين البريطانيين في دراسة تاريخ المنطقة، لأن بينهم الحاقد والكاذب والمبالغ في الوصف، فهم يكتبون دراساتهم التاريخية بناء على انتمائهم وأيدولوجيتهم ونزعة بلادهم الاستعمارية، وهذا بدوره يعطي دراسة غير موضوعية للأحداث.

التوصيات

١ – إعادة صياغة وكتابة مناهج التاريخ بالعودة إلى الوثائق والنصوص الأصلية وليس ما كتبه البريطانيون في كتبهم، لتفنيد هذه الأكذوبة التي لا زالت حتى اليوم تدّرس في العديد من المناهج بأن القواسم استولوا على السفن البريطانية، وقاموا بالتنكيل بها وقتل الركاب وما شابه.

المـــلاحـــق

ملحق رقم (١)

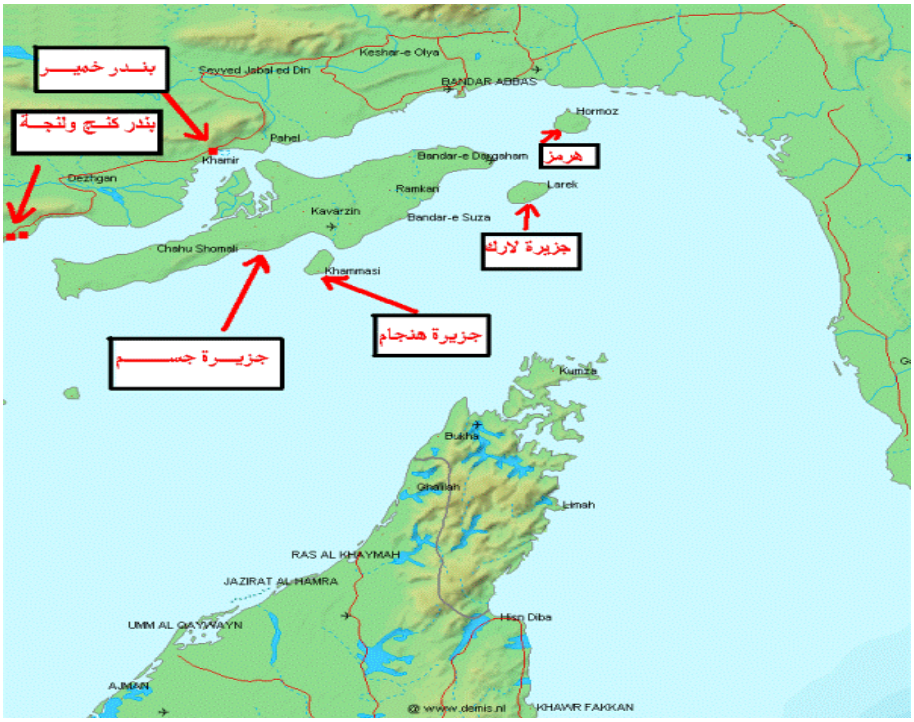

بعض الموانئ والجزر الواقعة على الساحل الشرقي للخليج والتي كانت تحت حكم وسيطرة القواسم.

ملحق (٢)

بندر (ميناء) نخيلوه على ساحل فارس المطل على الخليج العربي.

ملحق رقم (٣)

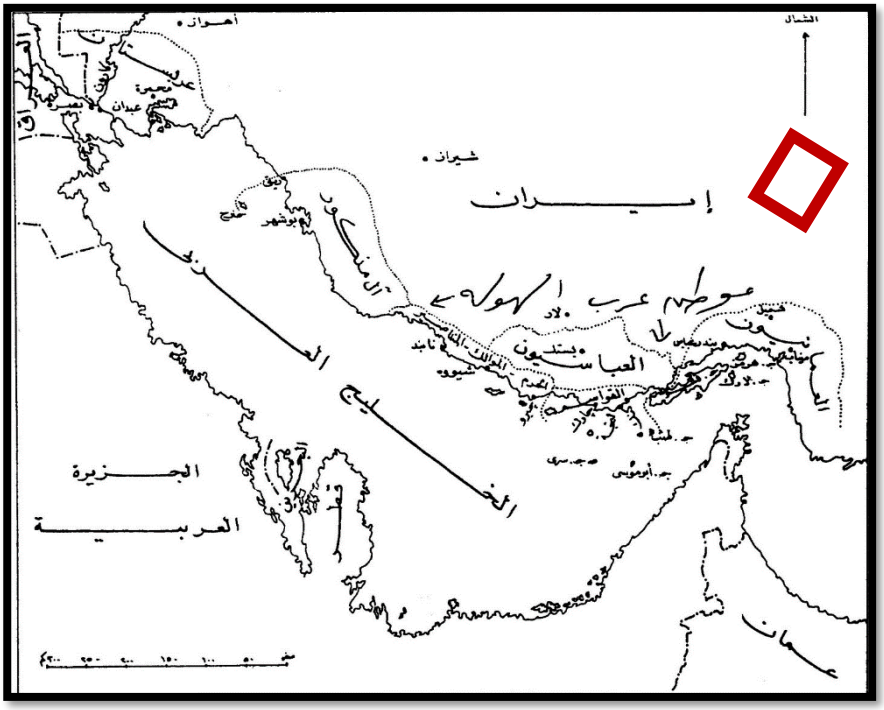

موقع خليج جارك " تشارك ".

ملحق رقم (٤)

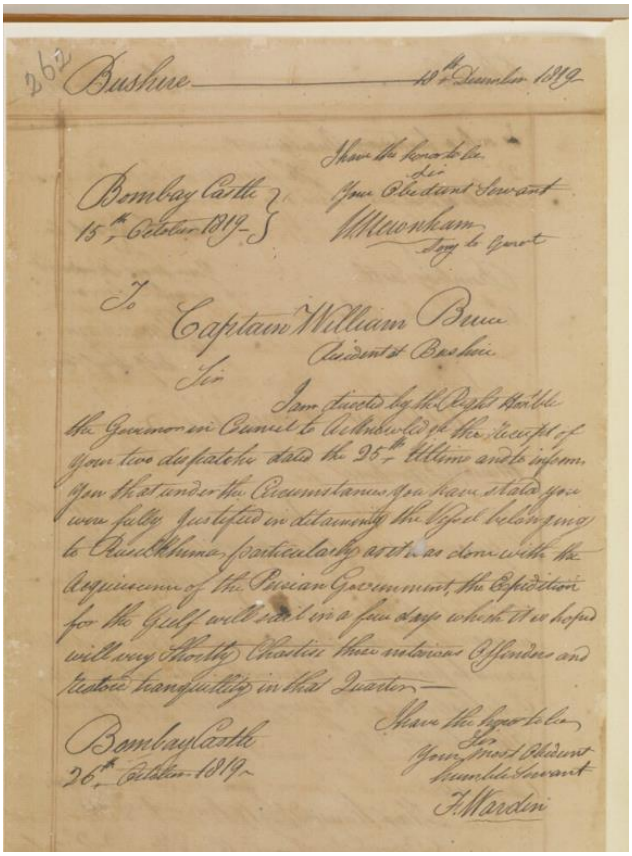

Bushire 10th December 1819

Bombay Castle
15th October 1819

I have the honor to be
Sir
Your Obedient Servant
W. Newnham
Secy to Govt

To
Captain William Bruce
Resident at Bushire

Sir

I am directed by the Right Honble the Governor in Council to acknowledge the receipt of your two dispatches dated the 25th Ultimo and to inform you that under the Circumstances you have stated you were fully justified in detaining the Vessel belonging to Ras el Khima particularly as it was done with the Acquiescence of the Persian Government the Expedition for the Gulf will sail in a few days when it is hoped will very shortly Chastise those notorious Offenders and restore tranquillity in that Quarter—

Bombay Castle
26th October 1819

I have the honor to be
Sir
Your most Obedient
Humble Servant
J. Warden

نسخة من رسالة من صمويل مانيستي، المقيم البريطاني في البصرة، إلى الماركيز ويليسلي، الحاكم العام للبنغال، مرسلة من البصرة ومؤرخة في ٢ يناير ١٨٠٥ م.

المصدر: مكتبة قطر الرقمية

IOR/L/PS/9/76/373

ملحق رقم (٥)

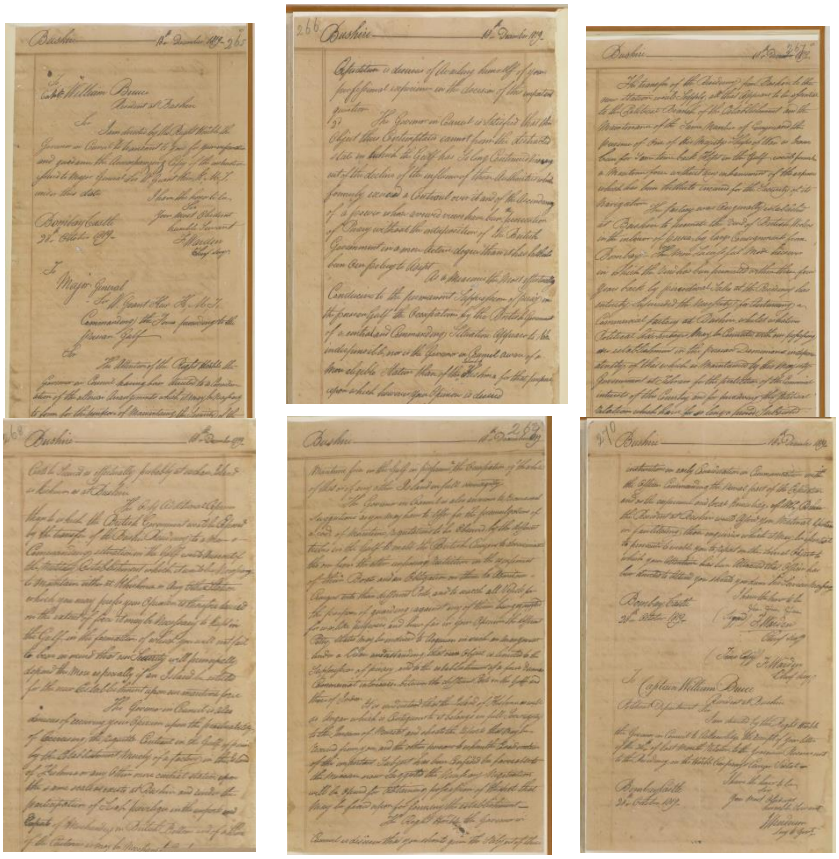

نسخة من رسالة من القبطان روبرت بابكوك، قائد السفينة "شانون"، إلى صمويل مانيستي، المقيم البريطاني في البصرة، مرسلة من البصرة ومؤرخة في ٢٩ ديسمبر ١٨٠٤م.

المصدر: مكتبة قطر الرقمية

IOR/L/PS/9/76/375

ملحق رقم (٦)

المعاهدة المانعة ١٨٢٠ م التي وقعتها بريطانيا مع شيوخ إمارات الساحل بعد حملة ١٨١٩ م على القواسم وتدميرها لقوتهم البحرية.

Arabic text of the General Treaty of Peace between the Arab Tribes of the Gulf and the British Government, 1820.

Source: National Archives of India, New Delhi

هوامش الدراسة :

١ – ندوة علمية بعنوان " الإرهاب والقرصنة البحرية " مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٦ م، ص ٢١

٢ – محمد سلامة الدويك، القرصنة البحرية ومخاطرها على البحر الأحمر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١، ط ١، ص ١٣٩

٣ – عادل عبدالله المسدي، أعمال القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية وإجراءات مكافحتها في ضوء قواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠، ص ٦١

٤ – أبو الخير أحمد عطية، الجوانب القانونية لمكافحة القرصنة البحرية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩، ص ٦٧

٥ – المسدي، أعمال القرصنة، مرجع سابق، ص ٦١

٦ – حسين حنفي عمر، احتجاز وتفتيش سفن القراصنة والاتجار بالمخدرات والمخالفة لحق المرور البريء (حق الملاحة الدولية بين النظرية والتطبيق)، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٩، ص ٣٤٧

٧ – صالح محمد العابد، دور القواسم في الخليج العربي ١٧٤٧ – ١٨٢٠ م، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦ م، ص ٦٤

٨ – محمد متولي، حوض الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠، ج ٢، ص ٣٥٦

٩ – المرجع نفسه، ص ٣٥٦

١٠ – المرجع نفسه، ج ١، ص ٢٠ – ٢٢

11-Mils , The Countries and Tribes of the Persian Gulf , London , 1962 , P443

١٢ – أحمد قاسم البوريني، الإمارات السبع على الساحل الأخضر، ص ٧٠

١٣– ج . ج . لوريمر، دولة الإمارات العربية المتحدة في دليل الخليج، بيسان للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص ٤٩٠

١٤ – روبيرت جيران لاندن، عمان منذ ١٨٥٦ م مسيرا ومصيرا، ترجمة محمد أمين

عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ١٩٧٠. ص ٣٨

١٥- منطقة تقع في أقصى شمال عمان وتطل على مضيق هرمز، وهي ذات أهمية استراتيجية كونها تشرف على ممرات مائية تجارية دولية، ويعد البوابة الشرقية لحركة التجارة والملاحة من وإلى الدول المطلة على الخليج العربي .

١٦ – جزيرة تقع في مدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز، وهي أكبر جزيرة بالخليج العربي، وكانت الجزيرة أول محطة للحملة البريطانية ضدّ القواسم .

١٧ – مدينة ساحلية وبندر تقع بالقرب من مدينة لنجة الساحلية .

١٨ – مدينة ساحلية وعاصمة مقاطعة لنجة وكانت مركزا للتجارة، وقد حكم القواسم لنجة ما يفوق التسعين عاما، وكان في وسط المدينة قلعة كبيرة كانت مركزا لحكم القواسم، ولشدة أهمية المدينة فتحت بها العديد من القنصليات الأجنبية، انتهى حكم القواسم للمدينة في نهايات القرن التاسع عشر بعد الاجتياح الفارسي لها.

١٩ – فالح حنظل، المفصّل في تاريخ الإمارات، لجنة التراث والتاريخ بدولة الإمارات، ١٩٨٣، ج ١، ص ٢١٤

٢٠ – جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١١ م، ج ١، ص ٢٢٠

٢١ – من أوائل الزعماء البارزين للقواسم ويعرف باسم كايد بن عدوان لسطوته، وحكم من ١٧٢٢ حتى وفاته عام ١٧٥٨ م، وكان من أقوى زعماء القبائل العربية على ساحل الخليج العربي، ويعتبر الجد الأكبر لحكام إمارتي رأس الخيمة والشارقة، وفي عهده امتد نفوذ القواسم ليشمل مناطق على الساحل الفارسي المطل على الخليج العربي .

٢٢ – تولّى الشيخ راشد بن مطر القاسمي الملقب بكايد القاسمي زعامة القواسم بعد وفاة أخيه عام ١٧٥٨ م، تنازل عن الحكم لأصغر أبنائه صقر عام ١٧٧٩ م .

٢٣ – عبد القوي فهمي محمد، القواسم .. نشاطهم البحري وعلاقاتهم بالقوى المحلية والخارجية ١٧٤٧ – ١٨٥٣ م، مطبعة رأس الخيمة الوطنية، رأس الخيمة، ص ٤٧

٢٤ – محمد بن عبدالله السالمي – ناجي عساف، عمان تاريخ يتكلم، دمشق، ١٩٦٣ م، ص ٢٠٠ – ٢٠١

٢٥ – قاسم، تاريخ الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٢٥٨

٢٦ – جزيرة صغيرة تابعة لإمارة رأس الخيمة .

٢٧ – حنظل، المفصّل في تاريخ الإمارات، مرجع سابق، ص ٦٤

٢٨ – جمال قاسم، الأسس التاريخية لوحدة الإمارات العربية، من أعمال ندوة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس ١٩٨١ م.

٢٩ – العابد، دور القواسم في الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٧٣

٣٠ – قاسم، تاريخ الخليج العربي، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٢٣

31- Buckingham , Travels in Assyria , Media and Persia London , 1830 , vol 2 , pp 210 – 211

٣٢ – رحالة وجغرافي دنماركي، كان أحد المشاركين في البعثة الاستكشافية الدنماركية التي أرسلها ملك الدنمارك إلى بلاد العرب في عام ١٧٦١ م، زار منطقة الخليج العربي وقام بتأليف أشهر مؤلفاته " وصف بلاد العرب " الذي تناول فيه وصف مناطق شبه الجزيرة العربية ومن بينها منطقة الإمارات .

٣٣ – جيمس سلك بكنجهام، صحفي بريطاني ولد عام ١٧٨٦ م زار العديد من الدول، ثم أصبح مديرا للمعهد البريطاني والأجنبي، أتيحت له الفرصة للسفر على متن السفينة الحربية " تشالينجر " التي كانت متوجهة صوب رأس الخيمة مع ثلاث سفن أخرى تابعة لشركة الهند الشرقية في عام ١٨١٦ م، توفي باكينجهام عام ١٨٥٥ م .

34-Buckingham , Travels in Assyria , Media and Persia London , 1830 , vol 2 , pp 210 – 211

36-Buckingham , Travels in Assyria , Media and Persia London , 1830 , vol 2 , p 211

٣٦ – جيمس ولستد (١٨٠٣ – ١٨٤١)، دبلوماسي بريطاني عمل موظفا لدى الحكومة البريطانية في الهند حيث كان ضابطا في الأسطول البريطاني وعضوا في فريق المسح البحري لسواحل شبه الجزيرة العربية، وهو من أقنع الحكومة البريطانية بضرورة الذهاب إلى منطقة الخليج لأهمية المنطقة سياسيا واستراتيجيا للوجود البريطاني .

٣٧ – قاسم، تاريخ الخليج العربي، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٢٤

٣٨ – الأيدولوجيا هي عقيدة سياسية أو فكرية تؤثر على نظرة الفرد للعالم من حوله، وتنشأ في ظل ظروف تاريخية معينة .

٣٩ – الإمبريالية هي سياسة تتّبعها دول مُعيّنة، وتعني توسيع السُّلطة والسيطرة عن طريق استخدام القوة والتي غالباً ما تكون قوّة عسكرية، وتتم من خلال الاستيلاء على

الأراضي وفرض السيطرة السياسية والاقتصادية عليها، وتُعتبر الإمبريالية سياسة غير أخلاقية، وغالباً ما يتم استخدام هذا المصطلح لإدانة السياسة الخارجية للدول المُعادية. كما تعني الإمبريالية سياسة الدول القوية على الضعيفة انتشرت على نحو واسع بعد الثورة الصناعية وخاصّة بين الدول الأوروبية؛ من أجل السّيطرة على المواد الخام وأسواق المُنتجات الصناعية. وهناك من عرّف الإمبريالية بأن تتبنى الدولة سياسة بسط سلطتها وهيمنتها على أراضي دولة أخرى عن طريق الاستحواذ المباشر بالقوة العسكرية أو الاقتصادية، أو عن طريق السيطرة السياسية والاقتصادية على بعض المناطق، وكثيرًا ما يستخدم مصطلح (الإمبريالية) في الدعاية الدولية لإدانة وتشويه سمعة السياسة الخارجية لبعض الدول .

٤٠ – الأنثروبولوجيا هو علم الحضارات والمجتمعات البشرية وسلوكيات الإنسان وأعماله، أي دراسة الإنسان حضاريا واجتماعيا وطبيعيا .

٤١ – نور الدين الصغير، المواجهات العربية – الأوروبية في الخليج العربي في القرن التاسع عشر ١٨٠٠ – ١٨٢٠ م نضال القواسم نموذجا، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٣٥، سبتمبر، ٢٠٠٧ م، ص ٧٨١

٤٢ – علم أصول الإيتمولوجيا يبحث عن العلاقات التي تربط كلمة بأخرى قديمة تعد هي الأصل، أو البحث عن المعنى الأصلي والأولي للكلمة، كما تعتمد على المقارنة بين الصيغ والدلالات .

٤٣ – عبد القوي فهمي محمد، القواسم .. نشاطهم البحري، مرجع سابق، ص ٦١

٤٤ – هو ابن مؤسس عمان والحاكم الثالث لعمان، تحالف مع بريطانيا لأنهم كانوا في حرب مع منافسيه اللدودين القواسم، ووقع العديد من الاتفاقيات مع بريطانيا أدت إلى اعتماد مسقط على سياسة بريطانيا، وقد عمل على توحيد بلاده عمان والقضاء على الفتن الداخلية .

٤٥ – جمال زكريا قاسم، دولة بو سعيد في عمان وشرق أفريقيا (١٧٤١ – ١٨٦١)، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨ ص ١١٤

٤٦ – صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠ – ١٩٩١ م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢ م، ص ٦٦ – ٦٧

٤٧ – جون كيلي، بريطانيا والخليج ١٧٩٥ – ١٨٧٠ م، ترجمة محمد أمين، وزارة التراث

القومي والثقافة، ص ٧٢ – ٧٣

٤٨ – العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٧٣

٤٩ – المرجع نفسه، ص ٩٩

٥٠ – قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص ٢٢٤ – ٢٢٥

٥١ – نادر شاه أفشار (١٧٣٦ – ١٧٤٧)، مؤسس الأسرة الأفشارية التي حكمت إيران، عمل كقائد عسكري عند آخر الشاهات الصفويين، كان له الفضل في حركة المقاومة العسكرية لتحرير إيران من الاحتلال الأفغاني، وبعد نجاحه انتهى به الأمر إلى أن نصّب نفسه شاها وأخذ اسم نادر شاه .

٥٢ – قاسم، تاريخ الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٢٢٥

٥٣ – العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٩٠ – ٩٢

٥٤ – منطقة تقع في إمارة رأس الخيمة .

٥٥ – قاسم، تاريخ الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٢٢٦

٥٦ – لوريمر، دليل الخليج، مرجع سابق، ص ٢٠

٥٧ – سلطان بن محمد القاسمي، القواسم والعدوان البريطاني (١٧٩٧ – ١٨٢٠ م)، منشورات القاسمي، الشارقة، ٢٠١٢ م، ص ٦٠

٥٨ – المرجع نفسه، ص ٦٠

٥٩ – كيلي، بريطانيا والخليج، مرجع سابق، ص ١٠٦

٦٠ – القاسمي، القواسم والعدوان البريطاني، مرجع سابق، ص ٦٢

٦١ – مكتبة قطر الرقمية .

٦٢ – لوريمر، دليل الخليج، مرجع سابق، ص ٢١

٦٣ – كيلي، بريطانيا والخليج، مرجع سابق، ص ١٠٦

٦٤ – القاسمي، القواسم والعدوان البريطاني، مرجع سابق، ص ٦٤

٦٥ – كان الشيخ صقر بن راشد بن مطر القاسمي نائبا عن أبيه في رأس الخيمة .

٦٦ – القاسمي، القواسم والعدوان البريطاني، مرجع سابق، ص ٦٥ – ٦٦

٦٧ – المرجع نفسه، ص ٦٦

٦٨ – المرجع نفسه، ص ٦٧

٦٩ – المرجع نفسه، ص ٦٩

٧٠– المرجع نفسه، ص ٧١

٧١– لوريمر، دليل الخليج، مرجع سابق، ص ٢٦ – ٢٧

٧٢– جزيرة إيرانية تبلغ مساحتها قرابة ٦ كم٢ (انظر الملحق رقم ٢) .

٧٣– القاسمي، القواسم والعدوان البريطاني، مرجع سابق، ص ٨٦ – ٨٧

٧٤– المرجع نفسه، ص ٨٧

٧٥– لوريمر، دليل الخليج، مرجع سابق، ص ٢٧

٧٦– القاسمي، القواسم والعدوان البريطاني، مرجع سابق، ص ٨٧ – ٨٨

٧٧– يقع على الساحل الفارسي إلى الشمال من جزيرة قشم .

٧٨– القاسمي، القواسم والعدوان البريطاني، مرجع سابق، ص ٨٧ – ٩١

٧٩– المرجع نفسه، ص ٩٥ – ٩٦

٨٠ – قاسم، تاريخ الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٢٦٢ – ٢٦٣

٨١ – كيلي، بريطانيا والخليج، مرجع سابق، ص ٥٥

٨٢ – القاسمي، القواسم والعدوان البريطاني، مرجع سابق، ص ١٠٠

٨٣ – المرجع نفسه، ص ١٠٤ – ١٠٥

٨٤ – المرجع نفسه، ص ١٠٩ – ١١٠

٨٥ – المرجع نفسه، ص ١١٣

٨٦ – لوريمر، دليل الخليج، مرجع سابق، ص ٣٣

٨٧ – كيلي، بريطانيا والخليج، مرجع سابق، ص ١١١

٨٨ – القاسمي، القواسم والعدوان البريطاني، مرجع سابق، ص ١٨٣

٨٩ – المرجع نفسه، ص ١٨٤

٩٠ – قاسم، دولة بو سعيد، مرجع سابق، ص ٨١

٩١ – بدر بن سيف البوسعيدي، حفيد مؤسس الدولة البوسعيدية في عمان، والحاكم الرابع لعمان البوسعيدية، في عام ١٨٠٤ أصبح وصيا على العرش بينما كان ورثة السلطنة قاصرين، وعندما حاول زيادة سلطته قتل عام ١٨٠٦ م .

٩٢ – عبد القوي فهمي، القواسم .. نشاطهم البحري، مرجع سابق، ص ١٠٣

٩٣ – عبدالله علي الطابور، جلفار عبر التاريخ، دبي، ط ٢، ص ٣٢٩

٩٤ – القاسمي، القواسم والعدوان البريطاني، مرجع سابق، ص ٤٠٢ – ٤٠٣

٩٥ – عثمان بن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، ج ١، ص ٢٢٣

٩٦ – صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في مسقط، ص ٣٢٣

٩٧ – قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص ٢٨٣ – ٢٨٤

٩٨ – قاسم، تاريخ الخليج، مرجع سابق، ص ٢٩٤

المصادر والمراجع

أولا : المصادر (الوثائق) :

1 - Arabic text of the General Treaty of Peace between the Arab Tribes of the Gulf and the British Government, 1820.
Source: National Archives of India, New Delhi
2 - IOR/L/PS/9/76/373
3 - IOR/L/PS/9/76/375

ثانياً : المراجع العربية والمعرّبة :

١ – أبو الخير أحمد عطية، الجوانب القانونية لمكافحة القرصنة البحرية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩ م .

٢ – أحمد قاسم البوريني،الإمارات السبع على الساحل الأخضر، دار الحكمة، لندن، ١٩٥٧ م.

٣ – جمال زكريا قاسم، الأسس التاريخية لوحدة الإمارات العربية، من أعمال ندوة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس ١٩٨١ م .

٤ – ـــــــــ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١١ م، ج ١ .

٥ – ـــــــــــــ، دولة بو سعيد في عمان وشرق أفريقيا (١٧٤١ – ١٨٦١)، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨ م .

٦ – جون غوردون لوريمر، دولة الإمارات العربية المتحدة في دليل الخليج، بيسان للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٤ .

٧ – جون كيلي، بريطانيا والخليج ١٧٩٥ – ١٨٧٠ م، ترجمة محمد أمين، وزارة التراث القومي والثقافة.

٨ – روبيرت جيران لاندن، عمان منذ ١٨٥٦ م مسيرا ومصيرا، ترجمة محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ١٩٧٠.

٩ – سلطان بن محمد القاسمي القواسم والعدوان البريطاني (١٧٩٧ – ١٨٢٠)، منشورات القاسمي، الشارقة، ٢٠١٢ م .

١٠ – صالح محمد العابد، دور القواسم في الخليج العربي ١٧٤٧ – ١٨٢٠ م، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦ م .

١١ – ـــــــــــــــ، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨ – ١٨١٠ م، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٩ م .

١٢ – صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠ – ١٩٩١ م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢ م .

١٣ – عادل عبدالله المسدي، أعمال القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية وإجراءات مكافحتها في ضوء قواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠ .

١٤ – عبدالله علي الطابور، جلفار عبر التاريخ، دبي، ٢٠٠٣ م، ط ٢ .

١٥ – عبد القوي فهمي محمد، القواسم .. نشاطهم البحري وعلاقاتهم بالقوى المحلية والخارجية ١٧٤٧ – ١٨٥٣ م، مطبعة رأس الخيمة الوطنية، رأس الخيمة .

١٦ – عثمان بن عبدالله ابن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق عبدالرحمن بن عبداللطيف بن عبدالله آل الشيخ، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٩٨١ م، ط ٤ ج ١ .

١٧ – فالح حنظل، المفصّل في تاريخ الإمارات، لجنة التراث والتاريخ بدولة الإمارات، ١٩٨٣، ج ١.

١٨ – محمد بن عبدالله السالمي – ناجي عساف، عمان تاريخ يتكلم، دمشق، ١٩٦٣ م .

١٩ – محمد سلامة الدويك، القرصنة البحرية ومخاطرها على البحر الأحمر،

منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١، ط ١ .

٢٠ – محمد متولي، حوض الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠، ج ٢ .

٢١ – محمود بهجت سنان، إمارة الشارقة، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ١٩٦٧ م .

ثالثاً : المراجع الأجنبية :

1 - Buckingham , Travels in Assyria , Media and Persia London , 1830 , vol 2

2 - Mils , The Countries and Tribes of the Persian Gulf , London , 1962

رابعاً : المجلات الدوريات :

١ – نور الدين الصغير، المواجهات العربية – الأوروبية في الخليج العربي في القرن التاسع عشر ١٨٠٠ – ١٨٢٠ م نضال القواسم نموذجاً، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٣٥، سبتمبر، ٢٠٠٧ م .

خامساً : الندوات :

١ – ندوة علمية بعنوان " الإرهاب والقرصنة البحرية " مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٦ م .